

/ كِتَابُ (١) السَّلْمِ

وهو أن يُسَلِّمَ عَوْضًا حَاضِرًا ، في عَوْضٍ مَوْصُوفٍ في الذِّمَّةِ إلى أَجَلٍ ،
وَيُسَمَّى سَلَمًا ، وَسَلَفًا . يقال : أَسْلَمَ ، وَأَسْلَفَ ، وَسَلَفَ . وهو نَوْعٌ مِنَ
الْبَيْعِ ، يَنْعَقِدُ بِمَا يَنْعَقِدُ بِهِ الْبَيْعُ ، وَبِلَفْظِ السَّلْمِ وَالسَّلَفِ ، وَيُعْتَبَرُ فِيهِ مِنَ
الشُّرُوطِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْبَيْعِ ، وهو جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ؛ أَمَّا
الْكِتَابُ ، فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ
مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ (١) ، وَرَوَى سَعِيدٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَشْهَدُ
أَنَّ السَّلَفَ الْمَضْمُونُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، وَأَذِنَ فِيهِ ، ثُمَّ
قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ . وَلَئِنْ هَذَا اللَّفْظُ يَصْلُحُ (٢) لِلْسَّلْمِ وَيَشْمَلُهُ بِعُمُومِهِ . وَأَمَّا
السُّنَّةُ ، فَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، (٣) أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ
يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّتِينَ وَالثَّلَاثَ ، فَقَالَ : « مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ
فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٤) ، وَرَوَى

(١) في م : « باب » .

وهذا أول الجزء الرابع من نسخة الأصل المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٢٠ فقه حنبلي .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) في ١ : « يصح » .

(٤ - ٤) في م : « أنهم قدموا » .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب السلم في وزن معلوم ، وباب السلم إلى أجل معلوم ، من كتاب السلم .
صحيح البخاري ١١١/٣ ، ١١٣ . ومسلم ، في : باب السلم ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم
١٢٢٧/٣ .كما أخرجه أبو داود ، في : باب في السلف ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢٤٦/٢ . والترمذي ،
في : باب ما جاء في السلف في الطعام والتمر ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٤٨/٦ . والنسائي ، في :
باب السلف في الثمار ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٥٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب السلف في كيل معلوم .. ،
من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٦٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/١ .

البُخَارِيُّ^(٦) عن محمد بن أبي المُجَالِدِ ، قال : أَرْسَلَنِي أَبُو بُرْدَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ، فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ السَّلَفِ ، فَقَالَا : كُنَّا نَصِيبُ الْمَعَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَ يَأْتِينَا أُتْبَاطٌ مِنْ أُتْبَاطِ الشَّامِ ، فَتَسَلَّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ^(٧) . فَقُلْتُ : أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ ، أَمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ ؟ قَالَ : مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ ، فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ السَّلْمَ جَائِزٌ ، وَلَأَنَّ الْمُثْمَنَ فِي الْبَيْعِ أَحَدُ عَوَاضِي الْعَقْدِ ، فَجَازَ أَنْ يَثْبُتَ فِي الذِّمَّةِ ، كَالثَّمَنِ ، وَلَأَنَّ النَّاسَ حَاجَةً إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ أَرْبَابَ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ وَالتَّجَارَاتِ يَحْتَاجُونَ إِلَى التَّفَقُّعِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَيْهَا ؛ لِتَكْمُلَ ، وَقَدْ تُعَوِّزُهُمْ^(٨) التَّفَقُّعُ ، فَجَوَّزَ لَهُمُ السَّلْمَ ؛ لِیَرْتَفِقُوا ، وَيَرْتَفِقَ الْمُسْلِمُ بِالِاسْتِرْخَاصِ .

٧٧٣ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَكُلُّ مَا ضَبُطَ بِصِفَةٍ ، فَالسَّلْمُ فِيهِ جَائِزٌ)

٢/٤ و

وجملة ذلك ، أَنَّ / السَّلْمَ ، لَا يَصِحُّ إِلَّا بِشُرُوطٍ سِتَّةٍ :

أحدها ، أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مِمَّا يَنْضَبِطُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ بِاخْتِلَافِهَا ظَاهِرًا ، فَيَصِحُّ فِي الْحُبُوبِ ، وَالثَّمَارِ ، وَالذَّقِيقِ ، وَالثِّيَابِ ، وَالْإِبْرِسَمِ ،

(٦) في : باب السلم في وزن معلوم ، و : باب السلم إلى من ليس عنده أصل ، من كتاب السلم . صحيح البخاري ١١١/٣ ، ١١٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في السلف ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢٤٧/٢ . والنسائي ، في : باب السلم في الطعام ، و : باب السلم في الزبيب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٥٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب السلف في كيل معلوم ... ، من كتاب التجارات ، سنن ابن ماجه ٧٦٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٠/٤ .

(٧) في الأصل : « والزيت » . وهو في : باب السلم إلى من ليس عنده أصل ، من كتاب السلم . في صحيح البخاري .

(٨) في ١ : « تعوز » .

(١) سقط من : الأصل .

والقطن ، والكثان ، والعنب^(٢) ، والصوف ، والشعر ، والكاغد^(٣) ،
والحديد ، والرصاص ، والصفر ، والنحاس ، والأدوية ، والطيب ،
والخلول ، والأذهان ، والشحوم ، والألبان ، والزئبق ، والشب ، والكبريت ،
والكحل ، وكل مكيل ، أو موزون ، أو مزروع ، وقد جاء الحديث في الثمار ،
وحديث ابن أبي أوفى في الحنطة ، والشعير ، والزبيب ، والزيت^(٤) . وأجمع
أهل العلم على أن السلم في الطعام جائز ، قاله ابن المنذر . وأجمعوا على جواز
السلم في الثياب . ولا يصح السلم فيما لا ينضب بالصفة ، كالجواهر من
اللؤلؤ ، والياقوت ، والفيروزج ، والزبرجد ، والعقيق ، والبلور ؛ لأن أثمانها
تختلف اختلافا متباينا بالصغر ، والكبر ، وحسن التدوير ، وزيادة ضوئها ،
وصفائها ، ولا يمكن تقديرها ببيض العصفور ، ونحوه ؛ لأن ذلك يختلف ؛
ولا بشيء معين ، لأن ذلك يتلف . وهذا قول الشافعي ، وأصحاب الرأي .
وحكى عن مالك صحة السلم فيها ، إذا اشترط منها شيئا معلوما ، وإن كان
وزنا ، فيوزن معروف . والذي قلناه أولى ؛ لما ذكرنا . ولا يصح فيما يجمع
أخلطا مقصودة غير متميزة ، كالغالية^(٥) ، والند^(٦) ، والمعاجين التي يتداوى
بها ؛ للجهل بها ، ولا في الحواميل من الحيوان ؛ لأن الولد مجهول غير متحقق ،
ولا في الأواني المختلفة الرؤوس والأوساط ؛ لأن الصفة لا تأتي عليه . وفيه
وجه آخر ، أنه يصح السلم فيه إذا ضبط بارتفاع حائطه ، ودور أعلاه وأسفله ؛
لأن التفاوت في ذلك يسير ، ولا يصح في القسي المشتملة على الخشب ،
والقرن^(٧) ، والعصب^(٨) ، والتوز^(٩) ، إذ لا يمكن ضبط مقادير ذلك ، وتميز ما فيه

(٢) سقط من : ١ ، م .

(٣) الكاغد : الورق .

(٤) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

(٥) الغالية : أخلط من الطيب كالمسك والعنبر .

(٦) الند : ضرب من النبات يتبخر بعوده .

(٧) القرن : الحبل المفتول من لحاء الشجر ، والخصلة المفتولة من العهن .

(٨) العصب : شجر اللبلاب . وما يعصب به .

(٩) التوز : شجر .

منها . وقيل : يجوزُ السَّلْمُ فيها ، والأوَّلَى ما ذَكَرْنَا . قال القاضي : والذي يَجْمَعُ
أَخْلَاطًا على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ ؛ أحدها ، مُخْتَلِطٌ مَقْصُودٌ مُتَمَيِّزٌ ، كَالثِّيَابِ الْمَنَسُوجَةِ
من قُطْنٍ وَكُتَّانٍ ، أو قُطْنٍ وَإِبْرِسَمَ ، فَيَصِحُّ السَّلْمُ فيها ؛ لِأَنَّ ضَبْطَهَا مُمَكِّنٌ .
الثاني ، ما خَلَطَهُ لِمَصْلَحَتِهِ ، وليس بِمَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ ، / كَالْإِنْفَحَةِ فِي الْجُبْنِ ،
وَالْمِلْحِ فِي الْعَجِينِ وَالْخُبْزِ ، وَالْمَاءِ فِي خَلِّ التَّمْرِ وَالزَّرْبِيبِ ، فَيَصِحُّ السَّلْمُ فيه ؛ لِأَنَّهُ
يَسِيرُ لِمَصْلَحَتِهِ . الثالث ، أَخْلَاطٌ مَقْصُودَةٌ غَيْرُ مُتَمَيِّزَةٍ ، كَالْغَالِيَةِ وَالنَّدِّ
وَالْمَعَاجِينِ ، فَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ فيها ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَأْتِي عَلَيْهَا . الرابع ، ما خَلَطَهُ
غَيْرُ مَقْصُودٍ ، وَلَا مَصْلَحَةٍ فِيهِ ، كَاللَّبَنِ الْمَشُوبِ بِالْمَاءِ ، فَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ فيه .

فصل : وَيَصِحُّ السَّلْمُ فِي الْخُبْزِ ، وَاللَّبِّاءِ ، وَمَا أُمَكِّنَ ضَبْطُهُ مِمَّا مَسَّتُهُ النَّارُ .
وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِي كُلِّ مَعْمُولٍ بِالنَّارِ ؛ لِأَنَّ النَّارَ تَخْتَلِفُ ، وَيَخْتَلِفُ
عَمَلُهَا ، وَيَخْتَلِفُ الثَّمَنُ بِذَلِكَ . وَلَنَا : قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ أَسْلَمَ فَلَيْسَ لَهُ فِي
كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ »^(١٠) . فَظَاهِرُ هَذَا إِبَاحَةُ السَّلْمِ فِي كُلِّ مَكِيلٍ
وَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ ، وَلِأَنَّ عَمَلَ النَّارِ فِيهِ مَعْلُومٌ بِالْعَادَةِ ، مُمْكِنٌ ضَبْطُهُ بِالنَّشَافَةِ ،
وَالرُّطُوبَةِ ، فَصَحَّ السَّلْمُ فِيهِ ، كَالْمُجَفَّفِ بِالشَّمْسِ . فَأَمَّا اللَّحْمُ الْمَطْبُوخُ ،
وَالشُّوَاءُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
يَتَفَاوَتْ كَثِيرًا ، وَعَادَاتُ النَّاسِ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ ، فَلَمْ يُمَكِّنْ ضَبْطُهُ . وَقَالَ بَعْضُ
أَصْحَابِنَا : يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْخُبْزِ وَاللَّبِّاءِ .

فصل : وَيَصِحُّ السَّلْمُ فِي النَّشَابِ وَالنَّبْلِ . وقال القاضي : لَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِمَا .
وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ أَخْلَاطًا مِنْ خَشَبٍ ، وَعَقَبٍ^(١١) وَرِيشٍ ،
وَنَصْلِ ، فَجَرَى مَجْرَى أَخْلَاطِ الصَّيَادِلَةِ ، وَلِأَنَّ فِيهِ رِيشًا نَجِسًا ؛ لِأَنَّ رِيشَهُ مِنْ
جَوَارِحِ الطَّيْرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مِمَّا يَصِحُّ بَيُّعُهُ ، وَيُمْكِنُ ضَبْطُهُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَتَفَاوَتْ

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٤ .

(١١) العقب ، بالتحريك : العصب تعمل منه الأوتار .

الثَّمَنُ معها غالبًا ، فصَحَّ السَّلَمُ فيه ، كالخَشَبِ والقَصَبِ ، وما فيه من غيره مُتَمَيِّزٌ ،
يَمَكُنُ ضَبْطُهُ والإِحَاطَةُ به ، وَلَا يَتَفَاوَتْ كَثِيرًا ، فَلَا يُمْنَعُ ، كَالثِّيَابِ الْمَنَسُوجَةِ من
جِنْسَيْنِ ، وَقَدْ يَكُونُ الرِّيشُ طَاهِرًا ، وَإِنْ كَانَ نَجَسًا ، لَكِنْ يَصِحُّ بَيْعُهُ ، فَلَمْ يُمْنَعِ
السَّلَمُ فيه ، كَنَجَاسَةِ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ .

فصل : واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي السَّلَمِ فِي الْحَيَوَانِ ، فَرَوَى ، لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فيه .
وهو قولُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ،
وَحُذَيْفَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالْجَوْزَجَانِيُّ ؛ لَمَّا رَوَى عَنْ عَمَرَ بْنِ
الْحَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ مِنَ الرَّبَا أَبَوَابًا لَا تَخْفَى ، / وَإِنَّ مِنْهَا السَّلَمُ
فِي السِّنِّ . وَلِأَنَّ الْحَيَوَانَ يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا مُتَبَايِنًا ، فَلَا يَمَكُنُ ضَبْطُهُ . وَإِنْ اسْتَقْصَى
صِفَاتِهِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الثَّمَنُ ، مِثْلُ : أَرْجُ الْحَاجِبِينَ^(١٢) ، أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ ، أَقْنَى
الْأَنْفِ^(١٣) ، أَشَمُّ الْعَرْنَيْنِ^(١٤) ، أَهْدَبُ الْأَشْفَارِ^(١٥) ، اللَّمَى الشَّفَةِ^(١٦) ، بَدِيعُ
الصَّفَةِ . تَعَذَّرَ تَسْلِيمُهُ ؛ لِئَنذَرَةَ وُجُودِهِ عَلَى تِلْكَ الصَّفَةِ . وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ، صِحَّةُ
السَّلَمِ فيه . نَصَّ عَلَيْهِ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَمِمَّنْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ
لَا بَأْسَ بِالسَّلَمِ فِي الْحَيَوَانِ ؛ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عَمَرَ ، وَسَعِيدُ بْنُ
الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،
وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَحَكَاهُ الْجَوْزَجَانِيُّ عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَكَمِ .
لِأَنَّ أَبَا رَافِعٍ قَالَ : اسْتَسْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٧) . وَرَوَى

و ٣/٤

(١٢) رَجَّ الْحَاجِبِ ، دَقٌّ فِي الطَّوْلِ وَتَقْوَسَ .

(١٣) قَنَى الْأَنْفِ ، ارْتَفَعَ وَسَطُ قَصْبَتِهِ وَضَاقَ مَنْخَرَاهُ .

(١٤) شَمُّ الْأَنْفِ ، ارْتَفَعَتْ قَصْبَتُهُ قَلِيلًا فِي اسْتِوَاءٍ .

(١٥) شَفَرُ الْجَفْنِ ، حَرْفُهُ الَّذِي يَنْبِتُ عَلَيْهِ الْهَدَبُ . وَأَهْدَبُ الْأَشْفَارِ ، طَوِيلُهَا .

(١٦) اللَّمَى : سِمَةٌ فِي الشَّفَةِ تَسْتَحْسِنُ .

(١٧) فِي : بَابُ مَنْ اسْتَسْلَفَ شَيْئًا ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٢٤/٣ .

عبد الله بن عمرو بن العاص قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أبتاع البعير بالبعيرين وبالأبصرة إلى مجيء المصدق^(١٨) . وقد ذكرنا هذا الحديث في باب الربا^(١٩) .
ولأنه ثبت في الذمة صداقا ، فثبت في السلم كالثياب ، فأما حديث عمر ، فلم يذكره أصحاب الاختلاف ، ثم هو محمول على أنهم يشترون من ضراب فحل بنى فلان . قال الشعبي : إنما كره ابن مسعود السلف في الحيوان ؛ لأنهم اشتروا نتاج فحل معلوم . رواه سعيد . وقد روى عن علي ؛ أنه باع جملا له يدعى عصيفرا ، بعشرين بعيرا ، إلى أجل . ولو ثبت قول عمر في تحريم السلم في الحيوان ، فقد عارضه قول من سمينا ممن وافقنا .

فصل : واختلفت الرواية^(٢٠) في السلم^(٢١) في غير الحيوان ، مما لا يكال ولا يوزن ولا يزرع ، فنقل إسحاق بن إبراهيم ، عن أحمد ، أنه قال : لا أرى السلم إلا فيما يكال أو يوزن أو يوقف عليه . قال أبو الخطاب : معناه يوقف عليه بحد معلوم^(٢٢) لا يختلف^(٢٣) ، كالزرع ، فأما الرمان والبيض ، فلا أرى السلم فيه . وحكى ابن المنذر عنه وعن إسحاق ، أنه لا خير في السلم في الرمان ، والسفرجل ، والبطيخ ، والقثاء ، والخيار ؛ لأنه لا يكال ولا يوزن ، ومنه الصغير والكبير . فعلى هذه الرواية ، لا يصح السلم في كل معدود مختلف ، كالذي سميناه ،

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في حسن القضاء ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢/٢٢٢ . والنسائي ، في : باب استسلاف الحيوان واستقراضه ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧/٢٥٦ . وابن ماجه ، في : باب السلم في الحيوان ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢/٧٦٧ . والإمام مالك ، في : باب ما يجوز من السلف ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢/٦٨٠ . والدارمي ، في : باب في الرخصة في استقراض الحيوان ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢/٢٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٣٩٠ .

(١٨) في ١ ، م : « الصدقة » .

(١٩) تقدم تخريجه في صفحة ٦٤ .

(٢٠ - ٢٠) سقط من : م .

(٢١ - ٢١) سقط من : الأصل .

وكالبقول ؛ لأنه يَحْتَلِفُ ، ولا يمكنُ تَقْدِيرُ البَقْلِ بالحَزْمِ ؛ لأنَّ الحَزْمَ يُمَكِّنُ في الصَّغِيرِ والكَبِيرِ ، فلم يَصِحَّ السَّلْمُ فيه ، كالجَوَاهِرِ . وَنَقَلَ / إسماعيلُ بنُ سَعِيدٍ وابنُ منصورٍ ، جَوَّازَ السَّلْمِ في الفَوَاكِهَ ، والسَّفَرَجَلِ ، والرُّمَّانِ ، واللُّوزِ^(٢٢) ، والخَضِرَوَاتِ ، ونحوها ؛ لأنَّ كَثِيرًا من ذلك مِمَّا يَتَقَارَبُ وَيَنْضَبِطُ بالصَّغَرِ والكَبَرِ ، وما لا يَتَقَارَبُ يَنْضَبِطُ بالوزنِ ، كالبقولِ ونحوها ، فصَحَّ السَّلْمُ فيه ، كالمَزْرُوعِ . وبهذا قال أبو حنيفةٌ ، والشَّافِعِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ . وَحَكَى ابنُ المُنْذِرِ عن الشَّافِعِيِّ المَنْعَ من السَّلْمِ في البَيْضِ والجَوْزِ . ولعلَّ هذا قولُ آخرٌ ، فيكونُ له في ذلك قولان .

فصل : فأما السَّلْمُ في الرُّعُوسِ والأَطْرَافِ ، فَيُخَرَّجُ في صِحَّةِ السَّلْمِ فيها الخِلَافُ الذي ذَكَرْنَا . وللشَّافِعِيِّ فيها قولانِ أيضًا ، كالرُّوَايَتَيْنِ ؛ أحدهما : يجوزُ . وهو قولُ مَالِكٍ ، والأَوْزَاعِيِّ ، وأبي ثَوْرٍ ؛ لأنه لَحْمٌ فيه عَظْمٌ يجوزُ شِرَاؤُهُ ، فَجَازَ السَّلْمُ فيه ، كَبَقِيَّةِ اللَّحْمِ . والآخِرُ ، لا يجوزُ . وهو قولُ أبي حنيفةٍ ؛ لأنَّ أَكْثَرَهُ العِظَامُ والمَشَافِرُ ، واللَّحْمُ فيه قَلِيلٌ ، وليس بَمَوْزُونٍ ، بخِلَافِ اللَّحْمِ . فإن كان مَطْبُوعًا ، أو مَشْوِيًا ، فقال الشَّافِعِيُّ : لا يَصِحُّ السَّلْمُ فيه . وهو قِيَاسُ قولِ القاضِي ؛ لأنه يَتَنَاطَرُ وَيَحْتَلِفُ . وعلى قولِ غيرِ القاضِي من أَصْحَابِنَا ، حُكْمُ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ من ذلك حُكْمُ غَيْرِهِ . وبه قال مَالِكٌ ، والأَوْزَاعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ . والعَقْدُ يَقْتَضِيهِ سَلِيمًا من التَّائِثِ ، والعَادَةُ في طَبْخِهِ تَتَفَاوَتْ ، فَأَشْبَهَ غَيْرَهُ .

فصل : وفي الجُلُودِ من الخِلَافِ مثلُ ما في الرُّعُوسِ والأَطْرَافِ . وقال الشَّافِعِيُّ : لا يَصِحُّ السَّلْمُ فيها ؛ لأنها تَحْتَلِفُ ، فالورِكُ^(٢٣) ثَخِينٌ قَوِيٌّ ، والصَّدْرُ ثَخِينٌ رِخْوٌ ، والبَطْنُ رَقِيقٌ ضَعِيفٌ ، والظَّهْرُ أَقْوَى ، فَيَحْتَاجُ إلى وَصْفٍ كُلِّ مَوْضِعٍ منه ،

(٢٢) في ١ ، م : « والموز » .

(٢٣) في م : « فالورق » تحريف .

ولا يمكن ذرعه ؛ لِاخْتِلَافِ أَطْرَافِهِ . ولنا ، أَنَّ التَّفَاوُتَ فِي ذَلِكَ مَعْلُومٌ ، فلم يَمْنَعِ صِحَّةُ السَّلَمِ فِيهِ ، كَالْحَيَوَانِ ؛ فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى الرَّأْسِ وَالْجِلْدِ وَالْأَطْرَافِ وَاللَّحْمِ وَالشَّحْمِ وَمَا فِي الْبَطْنِ ، وَكَذَلِكَ الرَّأْسُ يَشْتَمِلُ عَلَى لَحْمِ الْحَدَّيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَمْنَعِ صِحَّةُ السَّلَمِ فِيهِ ، كَذَا هُنَا .

فصل : وَيَصِحُّ السَّلَمُ فِي اللَّحْمِ . وبه قال مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ . ولنا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ فَلَيْسَ لِمَنْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ »^(٢٤) . وظاهره إباحة السَّلَمِ فِي كُلِّ مَوْزُونٍ . ولأننا قد بَيَّنَّا جَوَازَ السَّلَمِ فِي الْحَيَوَانِ ، فَاللَّحْمُ أَوْلَى .

الشرط الثاني ، أَن يَضْبِطَهُ بِصِفَاتِهِ / الَّتِي يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ بِهَا ظَاهِرًا ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ عِوَضٌ فِي الذِّمَّةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا بِالْوَصْفِ كَالثَّمَنِ ، وَلِأَنَّ الْعِلْمَ شَرْطٌ فِي الْمَبِيعِ ، وَطَرِيقُهُ إِمَّا الرُّوْيَةُ وَإِمَّا الْوَصْفُ ، وَالرُّوْيَةُ مُمْتَنِعَةٌ هُنَا ، فَتَعَيَّنَ الْوَصْفُ . وَالْأَوْصَافُ عَلَى ضَرَبَيْنِ : مُتَّفِقٌ عَلَى اشْتِرَاطِهَا ، وَمُخْتَلِفٌ فِيهَا . فَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَوْصَافٍ ؛ الْجِنْسُ ، وَالتَّنَوُّعُ ، وَالْجُودَةُ وَالرَّدَاءَةُ . فَهَذِهِ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي كُلِّ مُسْلِمٍ فِيهِ . وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي اشْتِرَاطِهَا . وبه يقول أبو حنيفة ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، مَا يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ بِاخْتِلَافِهِ مِمَّا عَدَا هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الْأَوْصَافِ ، وَهَذِهِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْلِمِ فِيهِ ، وَتَذَكُّرُهَا عِنْدَ ذِكْرِهِ . وَذِكْرُهَا شَرْطٌ فِي السَّلَمِ عِنْدَ إِمَامِنَا وَالشَّافِعِيِّ . وقال أبو حنيفة : يَكْفِي ذِكْرُ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ . لِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى مَا وَرَاءَهَا مِنَ الصِّفَاتِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يَبْقَى مِنَ الْأَوْصَافِ ، مِنَ اللَّوْنِ وَالْبَلَدِ وَنَحْوِهِمَا ، مَا يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ وَالْعَرَضُ لِأَجْلِهِ ، فَوَجِبَ ذِكْرُهُ ، كَالْتَّنَوُّعِ . وَلَا يَجِبُ اسْتِقْصَاءُ كُلِّ الصِّفَاتِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَدَّرُ ، وَقَدْ يَنْتَهِي الْحَالُ فِيهَا إِلَى أَمْرِ يَتَعَدَّرُ تَسْلِيمُ الْمُسْلِمِ فِيهِ ، إِذْ يَتَعَدُّ وَجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ عِنْدَ الْمَحَلِّ بِتِلْكَ

(٢٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٤ .

الصفات كلها ، فيجب الاكتفاء بالأوصاف الظاهرة التي يختلف الثمن بها ظاهراً .
ولو استقصى الصفات حتى انتهى إلى حال يندر وجود المسلم فيه بتلك الأوصاف ،
بطل السلم ؛ لأن من شرط السلم أن يكون المسلم فيه عام الوجود عند المحل ،
واستقصاء الصفات يمنع منه . ولو شرط الأجود ، لم يصح أيضاً ؛ لأنه لا يقدر
على الأجود . وإن قدر عليه كان نادراً . وإن شرط الأرذأ احتمل أن لا يصح
لذلك^(٢٥) ، واحتمل أن يصح ؛ لأنه^(٢٦) يقدر على تسليم ما هو خير منه ، فإنه
لا يسلم شيئاً إلا كان خيراً مما شرطه ، فلا يعجز إذا عن تسليم ما يجب قبوله ،
بخلاف التي قبلها . ولو أسلم في جارية وابنتها ، لم يصح ؛ لأنه لا بد أن يضبط
كل واحدة منهما بصفات ، ويتعذر وجود تلك الصفات في جارية وابنتها . وكذلك
إن أسلم في جارية وأختها أو عمتها أو خالتها أو ابنة عمتها ؛ لما ذكرنا . ولو أسلم
في ثوب على صفة خرقة أخضرها ، لم يجز ؛ لجواز أن تهلك الخرقة ، وهذا غرر ،
ولا حاجة إليه ، فمنع الصحة ، كما لو شرط مكيلاً بعينه ، أو صنجة بعينها .

٤/٤ ظ /فصل: والجنس، والجودة، أو ما يقوم مقامها، شرطان في كل مسلم فيه ،
فلا حاجة إلى تكرير ذكرهما في كل مسلم فيه، ويذكر ما سواهما ، فيصف التمر
بأربعة أوصاف ؛ النوع ، برني أو معقلي ، والبلد ، إن كان يختلف ، فيقول :
بغدادى ، أو بصري ؛ فإن البغدادى أحلى وأقل بقاء لعذوبة الماء ، والبصري
بخلاف ذلك . والقدر ، كبار أو صغار ، وحديث أو عتيق . فإن أطلق العتيق ،
فأى عتيق أعطى جاز ، ما لم يكن مسوساً ولا حشفاً ولا متغيراً . وإن قال : عتيق
عام أو عامين . فهو على ما قال . فأما اللون ، فإن كان النوع الواحد مختلفاً ،

(٢٥) في م : « ذلك » .

(٢٦) في الأصل ، م زيادة : « لا » .

كَالطَّبْرَزِدِ^(٢٧) يَكُونُ أَحْمَرٌ ، وَيَكُونُ أَسْوَدَ ، ذَكَرُهُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَالرُّطْبُ كَالثَّمَرِ فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ ، إِلَّا الْحَدِيثَ وَالْعَتِيقَ ، وَلَا يَأْخُذُ مِنَ الرُّطْبِ إِلَّا مَا أَرَطَبَ كُلَّهُ . وَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ مُشَدَّنَا^(٢٨) ، وَلَا قَدِيمًا قَارَبَ أَنْ يُثْمَرَ . وَهَكَذَا مَا جَرَى مَجْرَاهُ ، مِنَ الْعِنَبِ وَالْفَوَاكِهِ .

فصل : وَيَصِفُ الْبُرَّ بِأَرْبَعَةِ أَوْصَافٍ ؛ النَّوْعَ ، فَيَقُولُ : سَبِيلَةٌ^(٢٩) أَوْ سَلْمُونِي^(٣٠) . وَالْبَلَدَ ، فَيَقُولُ : حُورَانِي^(٣١) أَوْ بَلَقَاوِي^(٣٢) أَوْ سِمَالِي^(٣٣) . وَصِغَارُ الْحَبِّ أَوْ كِبَارُهُ ، وَحَدِيثٌ أَوْ عَتِيقٌ . وَإِنْ كَانَ النَّوْعُ الْوَاحِدُ يَخْتَلِفُ لَوْنُهُ ، ذَكَرَهُ ، وَلَا يُسَلَّمُ فِيهِ إِلَّا مُصَفًى ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الشَّعِيرِ وَالْقُطُنِيَّاتِ وَسَائِرِ الْحُبُوبِ .

فصل : وَيَصِفُ الْعَسَلَ بِثَلَاثَةِ أَوْصَافٍ ؛ الْبَلَدِيَّ ، فَيَجِيءُ^(٣٤) أَوْ نَحْوُهُ . وَيُجْزِئُ ذَلِكَ عَنِ النَّوْعِ . وَالزَّمَانِ ؛ رَيِّعِيَّ أَوْ خَرِيفِيَّ ، أَوْ صَيْفِيَّ^(٣٥) . وَاللَّوْنِ ؛ أَيْضُ أَوْ أَحْمَرُ ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مُصَفًى مِنَ الشَّمْعِ .

(٢٧) الطبرزد : السكر الأبيض الصلب ، فارسي . المعرب للجواليقي ٢٧٦ .

(٢٨) المشدخ : بسر يغمز حتى ينشدخ ، أى يكسر .

(٢٩) السبيلة : لعلها تصغير السبله ، وهى السنبلة .

(٣٠) السلموني : نسبة إلى سلمون ، خمسة مواضع بمصر . انظر : تاج العروس (س ل م) ٣٤٤/٨ .

(٣١) الحوراني : نسبة إلى حوران ، كورة واسعة من أعمال دمشق ، ذات قرى ومزارع . معجم البلدان ٣٥٨/٢ .

(٣٢) البلقاوي : نسبة إلى البلقاء ، كورة من أعمال دمشق ، بين الشام ووادي القرى ، قصبتها عمان . معجم البلدان ٧٢٨/١ .

(٣٣) السمالي : لعله منسوب إلى الشمال ، وهو جمع السملة ، الحمأة وبقيّة الماء في الخوض .

(٣٤) الفيحي : نسبة إلى فيحة ، قرية بين دمشق والزبداني ، عند مخرج نهر دمشق بردى . معجم البلدان ٩٢٦/٣ .

(٣٥) سقط من : م .

فصل : ولا بُدَّ في الحيوان كله من ذكر النوع ، والسِّنِّ ، والدُّكُورِيَّةِ ، والأُنثويَّةِ ، ويذكر اللون إن كان النوع الواحد يختلف ، ويرجع في سِنِّ العَلامِ إليه إن كان بالغا ، وإن كان صغيرا فالقول قول سيده ، وإن لم يعلم رجع في قوله إلى أهل الخبرة ، على ما يغلب على ظنونهم تقريرا . وإذا ذكر النوع في الرقيق وكان مختلفا ، مثل التركي ؛ منهم الجكيلي^(٣٦) والخزري^(٣٧) ، فهل يحتاج إلى ذكره ، أو يكفي ذكر النوع ؟ يحتمل وجهين . ولا يحتاج في الجارية إلى ذكر^(٣٨) الجعودة والسبوطية ؛ لأن ذلك لا يختلف به الثمن اختلافا بينا ، ومثل ذلك لا يُراعى ، كما في صفات الحُسن والمَلاحة ، فإن ذكر شيئا من^(٣٩) هذه الأوصاف^(٤٠) ، لزمه .^(٤١) ويذكر الثبوبة والبكارة ؛ لأن الثمن يختلف بذلك ويتعلق به العَرَضُ^(٤٢) . ويذكر القَدَّ ؛ حُماسي أو سُداسي ، يعني خمسة أشبار أو ستة أشبار . قال / أحمد ، يقول : حُماسي سُداسي ، أسود أبيض ، أعجمي أو فصيح . فأما الإبل ، فيضبطها بأربعة أوصاف ، فيقول : من نتاج بني فلان . والسِّنُّ ، بنتٌ محاضِر أو بنتٌ لبون . واللَّونُ ، بيضاء أو حمراء أو ورقاء^(٤٣) ، وذكر أو أنثى ، فإن كان نتاج يختلف فيه مهريَّة^(٤٤) وأرحبية^(٤٥) ، فهل يحتاج إلى ضبط ذلك ؟ يحتمل وجهين ؛ وما زاد على هذه الأوصاف لا يفتقر إلى ذكره ،

و ٥/٤

(٣٦) الجكلى : نسبة إلى جكل ، بلد بما وراء نهر سيحون ، من بلاد تركستان ، قرب طرار . معجم البلدان ٩٥/٢ .

(٣٧) الخزري : نسبة إلى بلاد الخزر ، وهى بلاد الترك ، خلف باب الأبواب ، المسمى بالدربند . معجم البلدان ٤٣٦/٢ .

(٣٨) فى م بعد هذا زيادة : « البكارة والثبوبة ولا » .

(٣٩ - ٣٩) فى م : « ذلك » .

(٤٠ - ٤٠) سقط من : الأصل ، ا .

(٤١) أى فى لونها بياض إلى سواد ، وهى من أطيب الإبل لحما ، لا سيرا وعملا .

(٤٢) مهريّة : إبل منسوبة إلى قبيلة مهرة بن حيدان ، وهى حى عظيم .

(٤٣) أرحبية : إبل منسوبة إلى بنى أرحب ، بطن من همدان .

وإن ذكر بعضه كان تأكيداً ولزمه . وأوصاف الخيل ، كأوصاف الإبل . وأما البغال والحمير ، فلا إنتاج لها ، فيجعل مكان ذلك نسبتها إلى بلدّها . وأما البقر والغنم ، فإن عرف لها إنتاج ، فهي كالإبل ، وإلا فهي كالحمر ، ولابد من ذكر النوع في هذه الحيوانات ، فيقول في الإبل : بُحْتِيَّةٌ أو عِرَابِيَّةٌ ، وفي الخيل ، عَرَبِيَّةٌ أو هَجِينٌ أو بَرْدُونٌ^(٤٤) . وفي الغنم ، ضَانٌّ أو مَعَزٌ ، إلا الحمر والبغال ، فلا نوع فيهما .

فصل : ويذكر في اللحم السن ، والذكورية ، والأثوية ، والسمن والهزال ، وراعياً أو معلوفاً ، ونوع الحيوان ، وموضع اللحم منه . ويريد في الذكر ، فحلاً أو خصياً . وإن كان من صيد ، لم يحتج إلى ذكر العلف والخصاء . ويذكر الآلة التي يصاد بها ، من جارحة أو أخبولة . وفي الجارحة يذكر صيد فهد ، أو كلب ، أو صقر ، فإن الأخبولة يؤخذ الصيد^(٤٥) منها سليماً . وصيد الكلب خير من صيد الفهد ؛ لكون الكلب أطيب الحيوان نكهة . قيل : ^(٤٦) هو أطيب الحيوان نكهة^(٤٦) ؛ لكونه مفتوح الفم في أكثر الأوقات ، والصحيح إن شاء الله تعالى ، أن هذا ليس بشرط ؛ لأن التفاوت فيه يسير ، ولا يكاد الثمن يتباين باختلافه ، ولا يعرفه إلا القليل من الناس . وإذا لم يحتج في الرقيق إلى ذكر^(٤٧) البكارة والثبوبة^(٤٧) ، والسمن ، والهزال ، وأشباهها مما يتباين بها الثمن وتختلف الرغبات بها ، ويعرفها الناس ، فهذا أولى . ويلزم قبول اللحم بعظامه ؛ لأنه هكذا يقطع ، فهو كالنوى في التمر ، وإن كان السلم في لحم طير ، لم يحتج إلى ذكر الذكورية والأثوية ، إلا أن يختلف بذلك ، كلحم الدجاج ، ولا إلى ذكر موضع اللحم ، إلا أن يكون كثيراً يأخذ منه بعضه ، ولا يلزمه قبول الرأس والساقين ؛ لأنه لا لحم عليهما . وفي السمك يذكر النوع ؛ بردي^(٤٨) أو غيره ، والكبّر

(٤٤) وهو المولد من الخيل والبغال ، عظيم الحلقة ، غليظ الأعضاء ، قوى الأرجل .

(٤٥) سقط من : ١ .

(٤٦ - ٤٦) سقط من : م .

(٤٧ - ٤٧) سقط من : الأصل ، ١ .

(٤٨) البردي : نسبة إلى نهر بردى ، نهر دمشق الأعظم .

والصُّعَّر ، والسَّمَنَ والهَزَالَ ، والطَّرِيَّ والمِلْحَ ، ولا يَقْبَلُ الرَّأْسَ والدَّذْبَ ، / وله ما بينهما ، وإن كان كَثِيرًا يَأْخُذُ بَعْضَهُ ، ذَكَرَ مَوْضِعَ اللَّحْمِ مِنْهُ .

فصل : وَيَضْبِطُ السَّمَنَ بِالنَّوْعِ مِنْ ضَائِنٍ أَوْ مَعَزٍ أَوْ بَقَرٍ ، وَاللُّونَ ، أُبْيَضَ أَوْ أَصْفَرَ . قال القاضي : وَيَذْكُرُ الْمَرْعَى . وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ حَدِيثٍ أَوْ عَتِيقٍ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يَقْتَضِي الْحَدِيثَ ، وَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِي عَتِيقِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ ، وَلَا يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ يُضْبَطُ بِهِ . وَيَصِفُ الزُّبْدَ بِأَوْصَافِ السَّمَنِ ، وَيَزِيدُ ، زُبْدُ يَوْمِهِ أَوْ أَمْسِهِ . وَلَا يَلْزَمُهُ قَبُولُ مُتَغَيَّرٍ فِي السَّمَنِ أَوْ الزُّبْدِ ، وَلَا رَقِيقٍ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ رِقَّتُهُ لِلْحَرِّ . وَيَصِفُ اللَّبَنَ بِالنَّوْعِ وَالْمَرْعَى ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اللَّوْنِ ، وَلَا حَلَبَةِ يَوْمِهِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، وَلَا يَلْزَمُهُ قَبُولُ مُتَغَيَّرٍ . قال أَحْمَدُ : وَيَصِحُّ السَّلَامُ فِي الْمَخِيضِ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ ، وَهُوَ الْمَاءُ ، فَصَارَ الْمَقْصُودُ مَجْهُولًا . وَلَنَا ، أَنَّ الْمَاءَ يَسِيرُ ، يُتْرَكُ لِأَجْلِ الْمَصْلَحَةِ ، جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ صِحَّةَ السَّلَامِ فِيهِ ، كَالْمَاءِ فِي الشَّيْرَجِ ، وَالْمِلْحَ وَالْإِنْفَحَةَ فِي الْجُبْنِ ، وَالْمَاءَ فِي خَلِّ التَّمْرِ ، وَيَصِفُ الْجُبْنَ بِالنَّوْعِ وَالْمَرْعَى ، وَرَطْبٍ أَوْ يَابِسٍ ، وَيَصِفُ اللَّبَاءَ بِصِفَاتِ اللَّبَنِ ، وَيَزِيدُ اللَّوْنَ ، وَيَذْكُرُ الطَّبَّخَ أَوْ لَيْسَ بِمَطْبُوخٍ .

فصل : وَتُضْبَطُ الثِّيَابُ بِسِتَّةِ أَوْصَافٍ ؛ النَّوْعُ ، كَتَّانٌ أَوْ قُطْنٌ . وَالْبَلَدُ . وَالطُّوْلُ . وَالْعَرْضُ . وَالصَّفَاقَةُ وَالرَّقَّةُ . وَالْغِلْظُ وَالذَّقَّةُ . وَالنُّعُومَةُ وَالْخَشُونَةُ . وَلَا يَذْكُرُ الْوِزْنَ ، فَإِنْ ذَكَرَهُ ، لَمْ يَصِحَّ لِتَعَدُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَ صِفَاتِهِ الْمُشْتَرِطَةِ ، وَكَوْنِهِ عَلَى وَزْنٍ مَعْلُومٍ ، فَيَكُونُ فِيهِ تَغْيِيرٌ ؛ لِتَعَدُّرِ^(٤٩) اتِّفَاقِهِ . وَإِنْ ذَكَرَ خَامًا أَوْ مَقْصُورًا^(٥٠) ، فَلَهُ مَا شَرَطَ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ ، جَازَ ، وَلَهُ خَامٌ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ . وَإِنْ ذَكَرَ مَغْسُولًا أَوْ لَيْسًا . لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ يَخْتَلِفُ ، وَلَا يَنْضَبِطُ . فَإِنْ أَسْلَمَ فِي

(٤٩) فِي ص : « لِبَعْد » .

(٥٠) قَصَرَ الثِّيَابَ : دَقَّهَا وَبَيَّضَهَا .

مَصْبُوعٍ ، وكان مِمَّا يُصْبَغُ غَزْلُهُ ، جَازَ ؛ لأنَّ ذلك من جُمْلَةِ صِفَاتِ الثَّوبِ ، وإن كان مِمَّا يُصْبَغُ بَعْدَ نَسْجِهِ ، لم يَجْزُ ؛ لأنَّ صَبْغَ الثَّوبِ يَمْنَعُ الوُقُوفَ على نُعُومَتِهِ وَخُشُونَتِهِ ، ولأنَّ الصَّبْغَ غَيْرُ مَعْلُومٍ . وإن أَسْلَمَ في ثَوْبٍ مُخْتَلِفِ الغَزُولِ ؛ كَقُطْنٍ وإِبْرِيسَمٍ ، أو قُطْنٍ وَكَتَّانٍ ، أو صُوفٍ ، وكانت الغَزُولُ مَضْبُوطَةً / بأن يقول : السَّدَى^(٥١) ، إِبْرِيسَمٍ ، واللَّحْمَةُ^(٥٢) كَتَّانٍ أو نَحْوَهُ ، جَازَ . ولهذا جَازَ السَّلَمُ في الحَزِّ ، وهو من غَزَلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ . وإن أَسْلَمَ في ثَوْبٍ مُوشَى ، وكان الوَشْيُ من تَمَامِ نَسْجِهِ ، جَازَ . وإن كان زِيَادَةً ، لم يَجْزُ ؛ لأنَّهُ لا يَنْضَبُطُ .

فصل : وَيَصِفُ غَزْلَ الْقُطْنِ وَالكَتَّانِ ، بِالْبَلَدِ واللَّوْنِ ، وَالْغِلْظِ وَالدَّقَّةِ ، وَالتُّعُومَةِ وَالحُشُونَةِ ، وَيَصِفُ الْقُطْنَ بِذَلِكَ ، وَيَجْعَلُ مَكَانَ الْغِلْظِ وَالدَّقَّةِ الطُّوْلَ وَالْقَصَرَ . وإن شَرَطَ في الْقُطْنِ مَنَزُوعَ الْحَبِّ ، جَازَ . وإن أَطْلَقَ كان له بِحَبِّهِ ، كَالْتَّمْرِ بِنَوَاهِ . وَيَصِفُ الْإِبْرِيسَمَ بِالْبَلَدِ واللَّوْنِ ، وَالْغِلْظِ وَالدَّقَّةِ ، وَيَصِفُ الصُّوفَ بِالْبَلَدِ واللَّوْنِ ، وَالتُّعُومَةِ وَالْقَصَرَ ، والزَّمَانَ ، خَرِيفَى أو رَبِيعِي ؛ لأنَّ صُوفَ الْخَرِيفِ أَنْظَفُ . قال الْقَاضِي : وَيَصِفُهُ بِالذَّكُورِيَّةِ وَالْأُنْثَوِيَّةِ ؛ لأنَّ صُوفَ الْإِنَاثِ أَنْعَمُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَاجَ إِلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ فِي هَذَا يَسِيرٌ . وَعَلَيْهِ تَسْلِيمُهُ نَقِيًّا مِنَ الشَّوْكِ وَالبَغْرِ ، وإن لم يَشْتَرِطْهُ . وإن اشْتَرِطَهُ^(٥٣) ، جَازَ ، وَكَانَ تَأْكِيدًا . وَالشَّعْرُ وَالْوَبْرُ ، كَالصُّوفِ . وَيَصِحُّ السَّلَمُ فِي الْكَاعِدِ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ ضَبْطُهُ ، وَيَصِفُهُ بِالتُّعُومَةِ وَالْعَرَضِ ، وَالدَّقَّةِ وَالْغِلْظِ ، وَاسْتِوَاءِ الصَّنَعَةِ ، وَمَا يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ .

فصل : وَيَضْبُطُ النُّحَاسَ ، وَالرَّصَاصَ ، وَالْحَدِيدَ بِالنَّوعِ ، فَيَقُولُ فِي الرَّصَاصِ : قَلْعِي^(٥٤) أو أُسْرُبُ^(٥٥) . وَالتُّعُومَةُ وَالحُشُونَةُ ، وَاللَّوْنُ إِنْ كَانَ

(٥١) السدى من الثوب أى : ما مد منه .

(٥٢) اللحمة ، بضم اللام : ما نسج عرضاً .

(٥٣) فى ا ، م : « شرطه » .

(٥٤) قلعى : اسم معدن ينسب إليه الرصاص الجيد ، وهو شديد البياض .

(٥٥) الأسرب : الرصاص وهو فارسي معرب . المصباح المنير .

يَخْتَلِفُ . وَيَزِيدُ فِي الْحَدِيدِ ذِكْرًا أَوْ أَثْنَى ، فَإِنَّ الذَّكَرَ أَحَدٌ وَأَمْضَى . وَإِنْ أَسْلَمَ فِي الْأَوَانِي الَّتِي يُمَكِّنُ ضَبْطُ قَدْرِهَا وَطُولُهَا وَسُمْكُهَا وَدَوْرُهَا ، كَالْأَسْطَالِ الْقَائِمَةِ الْحِيطَانِ ، وَالطُّسُوتِ ، جَازَ . وَيَضْبِطُهَا بِذَلِكَ كُلَّهُ . وَإِنْ أَسْلَمَ فِي قِصَاعٍ وَأَقْدَاحٍ مِنَ الْخَشَبِ ، جَازَ ، وَيَذْكُرُ نَوْعَ خَشَبِهَا مِنْ جَوْزٍ ، أَوْ ثَوْتٍ ، وَقَدْرِهَا فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَالْعُمُقِ وَالضَّيْقِ ، وَالشَّخَانَةِ وَالرَّقَّةِ وَأَيِّ عَمَلٍ . وَإِنْ أَسْلَمَ فِي سَيْفٍ ، ضَبَطَهُ بِنَوْعِ حَدِيدِهِ ، وَطُولِهِ وَعَرْضِهِ ، وَرِقَّتِهِ وَغِلْظِهِ ، وَبَلَدِهِ ، وَقَدِيمِ الطَّبَعِ أَوْ مُحَدَّثِ ، مَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ . وَيَصِفُ قَبْضَتَهُ وَجَفَنَهُ^(٥٦) .

فصل : والخشب على أضرب ؛ منه ما / يُرَادُ لِلْبِنَاءِ ، فَيَذْكُرُ نَوْعَهُ ، وَيُسَمِّيهُ وَرُطُوبَتَهُ ، وَطُولَهُ ، وَدَوْرَهُ ، أَوْ سُمْكَهُ ، وَعَرْضَهُ . وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مِنْ طَرَفِهِ إِلَى طَرَفِهِ بِذَلِكَ الْعَرْضِ وَالْدَوْرِ . فَإِنْ كَانَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ أَغْلَظَ مِمَّا وَصَفَ ، فَقَدْ زَادَهُ خَيْرًا ، وَإِنْ كَانَ أَدَقَّ ، لَمْ يَلْزِمُهُ قَبُولُهُ . وَإِنْ ذَكَرَ الْوِزْنَ أَوْ سَمَحًا ، جَازَ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ ، جَازَ ، وَلَهُ سَمَحٌ خَالٍ مِنَ الْعُقْدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ، عَيْبٌ . وَإِنْ كَانَ لِلْقِسِيِّ ذَكَرَ هَذِهِ الْأَوْصَافِ ، وَزَادَ سَهْلِيًّا ، أَوْ جَبَلِيًّا ، أَوْ خُوطًا^(٥٧) أَوْ فَلَقَةً^(٥٨) ؛ فَإِنْ الْجَبَلِيُّ أَقْوَى مِنَ السَّهْلِيِّ ؛ وَالْخُوطُ أَقْوَى مِنَ الْفَلَقَةِ . وَيَذْكُرُ فِيمَا لِلْوُقُودِ الْغِلْظَةَ ، وَالْيُبْسَ ، وَالرُّطُوبَةَ ، وَالْوِزْنَ . وَيَذْكُرُ فِيمَا لِلنَّصَبِ النَّوْعَ ، وَالْغِلْظَ ، وَسَائِرَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ، وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْجَهَالَةِ . وَإِنْ أَسْلَمَ فِي النَّشَابِ وَالنَّبْلِ ، ضَبَطَهُ بِنَوْعِ جَنْسِهِ ، وَطُولِهِ وَقِصَرِهِ ، وَدِقَّتِهِ وَغِلْظِهِ ، وَلَوْنِهِ ، وَنَصْلِهِ ، وَرِيشِهِ .

فصل : والحجارة منها ما هو لِلْأَرْحِيَةِ^(٥٩) ، فَيَضْبِطُهَا بِالْدَوْرِ ، وَالشَّخَانَةِ ،

(٥٦) الجفن : غمد السيف وغلافه الذي يحفظ فيه .

(٥٧) الخوط : الغصن الناعم لِسْتَةٍ .

(٥٨) الفلقة : قوس تتخذ من نصف عود .

(٥٩) الأرحية : جمع رحي .

والبَلَد ، والنَّوعُ إِنْ كَانَ يَخْتَلِفُ . وَمِنْهَا مَا هُوَ لِلْبِنَاءِ ، فَيَذْكُرُ النَّوعَ ، وَاللَّوْنَ ، وَالْقَدْرَ^(٦٠) وَالْوَزْنَ . وَيَذْكُرُ فِي حِجَارَةِ الْآيَةِ اللَّوْنَ ، وَالنَّوعَ ، وَالْقَدْرَ^(٦١) ، وَاللِّينَ ، وَالْوَزْنَ . وَيَصِفُ الْبَلُورَ بِأَوْصَافِهِ . وَيَصِفُ الْآجَرَ وَاللِّينَ بِمَوْضِعِ التُّرْبَةِ ، وَاللَّوْنَ ، وَالذَّوْرَ ، وَالشَّخَانَةَ ، وَإِنْ أَسْلَمَ فِي الْجِصِّ ، وَالنُّورَةَ^(٦٢) ، ذَكَرَ اللَّوْنَ ، وَالْوَزْنَ . وَلَا يَقْبَلُ مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ فَجَفَّ ، وَلَا مَا قَدَّمَ قَدَمًا يُؤَثِّرُ فِيهِ . وَيَضْبِطُ التُّرَابَ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، وَيَقْبَلُ الطِّينَ الَّذِي قَدْ جَفَّ إِذَا كَانَ لَا يَتَأَثَّرُ بِذَلِكَ .

فصل : وَيَضْبِطُ الْعَنْبَرَ بِلَوْنِهِ وَالْبَلَدَ ، وَإِنْ شَرَطَ قِطْعَةً أَوْ قِطْعَتَيْنِ ، جَازَ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ، فَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ صِغَارًا أَوْ كِبَارًا ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ^(٦٣) الْعَنْبَرَ نَبَاتٌ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَنَابَاتِ الْبَحْرِ . وَيَضْبِطُ الْعُودَ الْهِندِيَّ بِبَلَدِهِ ، وَمَا يُعْرِفُ بِهِ . وَيَضْبِطُ الْمُصْطَكِي ، وَاللَّبَانَ ، وَالْغِرَاءَ الْعَرَبِيَّ ، وَصَمْعَ الشَّجَرِ ، وَالْمِسْكَ ، وَسَائِرَ مَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهِ ، بِمَا يَخْتَلِفُ بِهِ .

٧٧٤ - مسألة : قَالَ : (إِذَا كَانَ بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ ، أَوْ عَدَدٍ مَعْلُومٍ)

هَذَا الشَّرْطُ الثَّلَاثُ . وَهُوَ مَعْرِفَةُ مِقْدَارِ الْمُسْلَمِ فِيهِ بِالْكَيْلِ إِنْ كَانَ مَكِيلًا ، وَبِالْوَزْنِ إِنْ كَانَ مَوْزُونًا ، وَبِالْعَدَدِ / إِنْ كَانَ مَعْدُودًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَفَ^(١) فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ »^(٢) . وَلِأَنَّهُ عَوَضٌ غَيْرُ مُشَاهِدٍ يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ ، فَاشْتَرِطَ مَعْرِفَةَ قَدْرِهِ ،

(٦٠) فِي الْأَصْلِ : « وَالْقَدْر » .

(٦١) النُّورَةُ : حَجَرُ الْكِلْسِ .

(٦٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١) فِي م : « أَسْلَم » .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٨٤ .

كَالْثَمَنِ . وَلَا نَعْلَمُ فِي اعْتِبَارِ مَعْرِفَةِ الْمِقْدَارِ بِنَحْوِهَا . وَيَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَهُ بِمِكْيَالٍ ،
أَوْ أَرْطَالٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَ الْعَامَّةِ . فَإِنْ قَدَّرَهُ بِإِنَاءٍ مُعَيَّنٍ ^(٣) ، أَوْ صَنْجَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، غَيْرِ
مَعْلُومَةٍ ، لَمْ يَصَحَّ ؛ لِأَنَّهُ يَهْلِكُ ، فَيَتَعَذَّرُ مَعْرِفَةُ قَدْرِ ^(٤) الْمُسْلِمِ فِيهِ ، وَهَذَا غَرَرٌ
لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعَقْدُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ،
عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ فِي الطَّعَامِ لَا يَجُوزُ بِقِفَيزٍ لَا يُعْرَفُ ^(٥) عِيَارُهُ ، وَلَا فِي ثَوْبٍ بِذَرَعٍ
فُلَانٍ ؛ لِأَنَّ الْمِيعَارَ لَوْ تَلَفَ ، أَوْ مَاتَ فُلَانٌ ، بَطَلَ السَّلَمُ ، مِنْهُمْ ؛ الثَّوْرِيُّ ،
وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَإِنْ عَيَّنَ مِكْيَالَ رَجُلٍ أَوْ مِيزَانَهُ ،
وَكَانَا مَعْرُوفَيْنِ عِنْدَ الْعَامَّةِ ، جَازَ . وَلَمْ يَخْتَصَّ بِهِمَا . وَإِنْ لَمْ يُعْرَفَا ، لَمْ يَجُزْ .

فصل : وَإِنْ أَسْلَمَ فِيمَا يُكَالُ وَزَنًا ، أَوْ فِيمَا يُوزَنُ كَيْلًا ، فَتَقَلَّ الْأَثَرُ ، أَنَّهُ سَأَلَ
أَحْمَدَ عَنِ السَّلَمِ فِي الثَّمَرِ وَزَنًا ؟ فَقَالَ : لَا إِلَّا كَيْلًا . قُلْتُ : إِنَّ النَّاسَ هَهُنَا لَا يَعْرِفُونَ
الْكَيْلَ . قَالَ : وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ الْكَيْلَ . فَيَحْتَمِلُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْمَكِيلِ
إِلَّا كَيْلًا ، وَلَا فِي الْمَوْزُونِ إِلَّا وَزَنًا . وَهَكَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ؛
وَذَلِكَ ^(٦) لِأَنَّهُ مَبِيعٌ يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ قَدْرِهِ ، فَلَمْ يَجُزْ بغيرِ مَا هُوَ مُقَدَّرٌ بِهِ فِي الْأَصْلِ ،
كَبَيْعِ الرُّطُوبَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ . وَلِأَنَّهُ قَدَّرَ الْمُسْلِمَ بغيرِ مَا هُوَ مُقَدَّرٌ بِهِ فِي الْأَصْلِ ،
فَلَمْ يَجُزْ ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ فِي الْمَذْرُوعِ وَزَنًا . وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ
السَّلَمُ فِي اللَّبَنِ إِذَا كَانَ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ السَّلَمِ فِي الْمَكِيلِ وَزَنًا ،
وَفِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ لَا يَخْلُو مِنْ كَوْنِهِ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا ، وَقَدْ أَجَارَ السَّلَمُ
فِيهِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ جَائِزٌ
إِذَا كَانَ النَّاسُ يَتَّبَاعُونَ الثَّمَرَ وَزَنًا . وَهَذَا أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ

(٣) فِي ١ ، م : « مَعْلُوم » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) فِي م : « يَعْلَم » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

مَعْرِفَةُ قَدْرِهِ ، وَخُرُوجُهُ مِنَ الْجَهَالَةِ ، وَإِمْكَانُ تَسْلِيمِهِ مِنْ غَيْرِ تَنَازُعٍ ، فَبَأَى قَدْرُ قَدْرِهِ جَارَ . وَيُفَارِقُ بَيْنَ الرَّبَوِيَّاتِ ؛ فَإِنَّ التَّمَاثُلَ فِيهَا فِي الْمَكِيلِ كَيْلًا وَفِي الْمَوْزُونِ وَزْنًا ، شَرْطٌ ، وَلَا نَعْلَمُ هَذَا الشَّرْطَ إِذَا قَدَّرَهَا بِغَيْرِ مِقْدَارِهَا الْأَصْلِيِّ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا / ، فَإِنَّ الْحُبُوبَ كُلَّهَا مَكِيلَةٌ ، وَكَذَلِكَ التَّمْرُ وَالزَّيْبُ وَالْفُسْتُقُ وَالْبُنْدُقُ وَالْمِلْحُ . قَالَ الْقَاضِي : وَكَذَلِكَ الْأَذْهَانُ . وَقَالَ فِي السَّمَنِ وَاللَّبَنِ وَالزُّبْدِ : يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهَا كَيْلًا وَوَزْنًا . وَلَا يُسَلَّمُ فِي اللَّبِّ إِلَّا وَزْنًا ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَدُ عَقِيبَ حَلْبِهِ ، فَلَا يَتَحَقَّقُ الْكَيْلُ فِيهِ .

٧/٤ ظ

فصل : فَإِنْ كَانَ الْمُسَلَّمُ فِيهِ مِمَّا لَا يُمْكِنُ وَزْنُهُ بِالْمِيزَانِ لِثِقَلِهِ ، كَالْأُرْجِيَةِ وَالْحِجَارَةِ الْكِبَارِ ، يُوزَنُ بِالسَّفِينَةِ ، فَتَتْرَكَ السَّفِينَةُ فِي الْمَاءِ ، ثُمَّ يُتْرَكُ ذَلِكَ فِيهَا فَيَنْظَرُ إِلَى أَى مَوْضِعٍ تَغُوصُ ، فَيَعْلَمُهُ ، ثُمَّ يُرْفَعُ وَيُتْرَكُ مَكَانَهُ رَمْلًا أَوْ حِجَارَةً صِغَارًا ، إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْمَاءُ الْمَوْضِعَ الَّذِي كَانَ بَلَغَهُ ، ثُمَّ يُوزَنُ بِمِيزَانٍ . فَمَا بَلَغَ فَهُوَ زِنَةُ ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي أُرِيدَ مَعْرِفَةُ وَزْنِهِ .

فصل : وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَذْرُوعِ بِالذَّرْعِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ السَّلْمَ جَائِزٌ فِي الثِّيَابِ بِذَرْعٍ مَعْلُومٍ .

فصل : وَمَا عَدَا الْمَكِيلَ وَالْمَوْزُونَ وَالْحَيَوَانَ وَالْمَذْرُوعَ ، فَعَلَى ضَرَبَيْنِ : مَعْدُودٍ ، وَغَيْرِهِ ، فَالْمَعْدُودُ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَتَبَايَنُ كَثِيرًا ، كَالْجُوزِ وَالْبَيْضِ وَنَحْوِهِمَا ، فَيُسَلَّمُ فِيهِ عَدَدًا . وَهُوَ قَوْلُ أَى حَنِيفَةٍ وَالْأَوْزَاعِي . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُسَلَّمُ فِيهِمَا كَيْلًا أَوْ وَزْنًا ، وَلَا يَجُوزُ عَدَدًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَبَايَنُ وَيَخْتَلِفُ ، فَلَمْ يَجْزِ عَدَدًا ، كَالْبَطِيخِ . وَلَنَا ، أَنَّ التَّفَاوُتَ يَسِيرٌ ، وَيَذْهَبُ ذَلِكَ بِاشْتِرَاطِ الْكِبَرِ أَوْ الصَّغَرِ أَوْ الْوَسْطِ ، فَيَذْهَبُ التَّفَاوُتُ ، وَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ يَسِيرٌ عُفِيَ عَنْهُ ، كَسَائِرِ التَّفَاوُتِ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ الْمَعْفُودِ عَنْهُ ، وَيُفَارِقُ الْبَطِيخَ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْدُودٍ ، وَالتَّفَاوُتُ فِيهِ كَثِيرٌ لَا يَنْضَبِطُ . النَّوْعُ الثَّانِي ، مَا يَتَفَاوَتُ ؛ كَالرُّمَّانِ وَالسَّقَرَجَلِ وَالْقِنَاءِ وَالْخِيَارِ ، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَيْسَ بِمَعْدُودٍ مِنَ الْبَطِيخِ وَالْبُقُولِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛

أَحَدُهُمَا ، يُسَلِّمُ فِيهِ عَدَدًا ، وَيَضْبُطُهُ بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ ؛ لِأَنَّهُ يُبَاعُ هَكَذَا . الثَّانِي ، لَا يُسَلِّمُ فِيهِ إِلَّا وَزْنًا . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرَهُ بِالْعَدَدِ ، لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ كَثِيرًا ، وَيَتَبَايَنُ جَدًّا ، وَلَا بِالْكَيْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَجَافَى فِي الْمِكْيَالِ ، وَلَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرُ الْبُقُولِ بِالْحَزْمِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ ، وَيُمَكِّنُ حَزْمُ الْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ ، فَلَمْ يُمَكِّنْ تَقْدِيرَهُ بغيرِ الْوَزْنِ ، فَتَعَيَّنَ تَقْدِيرُهُ بِهِ .

٧٧٥ - مسألة ؛ قال : (إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ بِالْأَهْلَةِ)

وَهَذَا الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا أَجَلًا / مَعْلُومًا . وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فُصُولٌ ثَلَاثَةٌ :

٨/٤ و

أَحَدُهَا ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ السَّلَامِ كَوْنُهُ مُؤَجَّلًا ، وَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ الْحَالُ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ : لَا يَصِحُّ حَتَّى يَشْتَرِطَ الْأَجَلَ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يَجُوزُ السَّلَامُ حَالًا ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَصِحُّ مُؤَجَّلًا ، فَصَحَّ حَالًا ، كَبُيُوعِ الْأَعْيَانِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا جَازَ مُؤَجَّلًا فَحَالًا أَجُوزُ ، وَمَنْ الْعَرَّ أَبْعَدُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ ، فَلَيْسَ لِفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » ^(١) . فَأَمَرَ بِالْأَجَلِ ، وَأَمْرُهُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ . وَلِأَنَّهُ أَمَرَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ تَبْيِينًا لِشُرُوطِ السَّلَامِ ، وَمَنْعًا مِنْهُ بِدُونِهَا ، وَلِذَلِكَ ^(٢) لَا يَصِحُّ إِذَا انْتَفَى الْكَيْلُ وَالْوَزْنُ ، فَكَذَلِكَ الْأَجَلُ . وَلِأَنَّ السَّلَامَ إِنَّمَا جَازَ رُخْصَةً لِلرَّفْقِ ، وَلَا يَحْصُلُ الرَّفْقُ إِلَّا بِالْأَجَلِ ، فَإِذَا انْتَفَى الْأَجَلُ انْتَفَى الرَّفْقُ ، فَلَا يَصِحُّ ، كَالْكِتَابَةِ . وَلِأَنَّ الْحُلُولَ يُخْرِجُهُ عَنْ اسْمِهِ وَمَعْنَاهُ ، أَمَّا الْأَسْمُ فَلِأَنَّهُ يُسَمَّى سَلَامًا وَسَلَفًا ؛ لِتَعْجُلِ أَحَدِ الْعَوَاضِينَ وَتَأَخُّرِ الْآخَرِ ، وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، مِنْ أَنَّ الشَّارِعَ أَرَخَصَ فِيهِ لِلْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ ، وَمَعَ حُضُورِ مَا يَبِيعُهُ حَالًا لَا حَاجَةَ إِلَى السَّلَامِ ، فَلَا يَثْبُتُ . وَيُفَارِقُ تَنَوُّعَ الْأَعْيَانِ ، فَإِنَّهَا لَمْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٤ .

(٢) في النسخ : « وكذلك » .

تَثْبُتُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِمَعْنَى يَخْتَصُّ بِالتَّأْجِيلِ . وما ذَكَرُوهُ مِنَ التَّنْبِيهِ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُجْزَىءُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى الْمُقْتَضَى مَوْجُودًا فِي الْفَرْعِ بِصِفَةِ التَّأْكِيدِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَهُنَا ؛ فَإِنَّ الْبُعْدَ مِنَ الضَّرَرِ لَيْسَ هُوَ الْمُقْتَضَى لِصِحَّةِ السَّلَامِ الْمُؤَجَّلِ ، وَإِنَّمَا الْمَصَحُّحُ لَهُ شَيْءٌ آخَرُ ، لَمْ نَذْكُرِ اجْتِمَاعَهُمَا فِيهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا افْتِرَاقَهُمَا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِنْ بَاعَهُ مَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ حَالًا فِي الذَّمَّةِ ، صَحَّ ، وَمَعْنَاهُ مَعْنَى السَّلَامِ ، وَإِنَّمَا افْتَرَقَا فِي اللَّفْظِ .

الفصل الثاني ، أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْأَجَلِ مَعْلُومًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ ^(٣) . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » . وَلَا نَعْلَمُ فِي اسْتِرَاطِ الْعِلْمِ فِي الْجُمْلَةِ اخْتِلَافًا . فَأَمَّا كَيْفِيَّتُهُ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ أَنْ يُعْلَمَ بِزَمَانٍ بَعَيْنِهِ لَا يَخْتَلِفُ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُؤَجَّلَهُ بِالْحَصَادِ وَالْجِزَارِ وَمَا أَشَبَّهُهُ . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ قَالَ : أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ / وَأَبُو ثَوْرٍ . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَتَنَاضَعُ إِلَى الْعَطَاءِ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِنْ كَانَ شَيْءٌ يُعْرَفُ فَأَرْجُو ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : إِلَى قُدُومِ الْعُزَاةِ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ وَقْتُ الْعَطَاءِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ ، فَأَمَّا نَفْسُ الْعَطَاءِ فَهِيَ فِي نَفْسِهِ مَجْهُولٌ يَخْتَلِفُ وَيَتَقَدَّمُ وَيَتَأَخَّرُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ نَفْسَ الْعَطَاءِ ؛ لِكَوْنِهِ يَتَفَاوَتْ أَيْضًا ، فَأَشَبَّهُ الْحَصَادَ . وَاحْتَجَّ مِنْ أَجَازِ ذَلِكَ ، بِأَنَّهُ أَجَلٌ يَتَعَلَّقُ بِوَقْتٍ مِنَ الزَّمَنِ ، يُعْرَفُ فِي الْعَادَةِ ، لَا يَتَفَاوَتْ فِيهِ تَفَاوُتًا كَثِيرًا ، فَأَشَبَّهُ إِذَا قَالَ : إِلَى رَأْسِ السَّنَةِ . وَلَنَا : مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تَتَّبَايَعُوا إِلَى الْحَصَادِ وَالذِّيَّاسِ ، وَلَا تَتَّبَايَعُوا إِلَّا إِلَى شَهْرِ مَعْلُومٍ . وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ وَيَقْرُبُ وَيَبْعُدُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَجَلًا كَقُدُومِ زَيْدٍ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ إِلَى يَهُودِيٍّ ، « أَنْ أَبْعَثَ إِلَيَّ بِثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ » ^(٤) . قُلْنَا : قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : رَوَاهُ حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٤) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی الرخصة فی الشراء إلى أجل ، من کتاب البیوع . عارضة الأحوذی ٢١٧/٥ . والنسائی ، فی : باب البیع إلى الأجل المعلوم ، من کتاب البیوع . المجتبی ٢٥٨/٧ .

قال أحمد : فيه غفلة ، وهو صدوق . قال ابن المنذر : فأخاف أن يكون من غفلاته ، إذ لم يتابع عليه ، ثم لا خلاف في أنه لو جعل الأجل إلى الميسرة لم يصح .

فصل : إذا جعل الأجل إلى شهر تعلق بأوله . وإن جعل الأجل اسماً يتناول شيئين كجمادى وريبع ويوم النفر ، تعلق بأولهما . وإن قال : إلى ثلاثة أشهر كان^(٥) إلى انقضائها ؛ لأنه إذا ذكر ثلاثة أشهر مبهمه ، وجب أن يكون ابتداءها من حين لفظه بها . وكذلك لو قال : إلى شهر . كان آخره . وينصرف ذلك إلى الأشهر الهلالية ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾^(٦) . وأراد الهلالية . وإن كان في أثناء شهر كملنا شهرين بالهلال وشهراً بالعدد ثلاثين يوماً . وقيل : تكون الثلاثة كلها عددية . وقد ذكرنا هذا في غير هذا الموضع . وإن قال : محله شهر كذا أو يوم كذا . صح ، وتعلق بأوله . وقيل : لا يصح ؛ لأنه جعل ذلك ظرفاً ، فيحتمل أوله وآخره . والصحيح الأول ؛ فإنه لو قال لامرأته : أنت طالق في شهر كذا . تعلق بأوله ، وهو نظير مسألتنا . فإن قيل : الطلاق يتعلق بالإخطار والإغرار ، ويجوز تعليقه على مجهول ، كنزول المطر ، وقُدوم زيد ، بخلاف مسألتنا . قلنا : إلا أنه إذا جعل محله في شهر تعلق بأوله ، فلا يكون مجهولاً ، / وكذا السلم .

٩/٤ و

فصل : ومن شرط الأجل أن يكون مدة لها وقع في الثمن ، كالشهر وما قاربه . وقال أصحاب أبي حنيفة : لو قدره ينصف يوم ، جاز . وقدره بعضهم بثلاثة أيام ، وهو قول الأوزاعي ؛ لأنها مدة يجوز فيها خيار الشرط ، ولأنها آخر حد القلة ، ويتعلق بها عندهم بإباحة رخص السفر . وقال الآخرون : إنما اعتبر التأجيل

(٥) سقط من : ١ ، م .

(٦) سورة التوبة ٣٦ .

لأنَّ المُسْلِمَ فيه مَعْدُومٌ في الأَصْلِ ، لَكَوْنِ السَّلَمِ إِنَّمَا ثَبَتَ رُخْصَةً في حَقِّ المَفَالِيسِ ، فلا بُدَّ من الأَجَلِ لِيَحْصُلَ وَيُسَلَّمَ ؛ وهذا يَتَحَقَّقُ بِأَقْلٍ مُدَّةٍ يَتَصَوَّرُ تَحْصِيلُهُ فيها . ولنا ، أَنَّ الأَجَلَ إِنَّمَا اعْتَبِرَ لِيَتَحَقَّقَ المَرْفُقُ الَّذِي شُرِعَ مِنْ أَجْلِهِ السَّلَمُ ، ولا يَحْصُلُ ذلك بِالمُدَّةِ الَّتِي لا وَقَعَ لها في الثَّمَنِ ، ولا يَصِحُّ اعْتِبَارُهُ بِمُدَّةِ الخِيَارِ ؛ لأنَّ الخِيَارَ يَجُوزُ سَاعَةً ، وهذا لا يَجُوزُ ، والأَجَلُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَعْوَامًا ، وهم لا يُجِيزُونَ الخِيَارَ أَكْثَرَ من ثَلَاثٍ ، وَكَوْنُهَا آخِرَ حَدِّ القِلَّةِ ، لا يَقْتَضِي التَّقْدِيرَ بها . وقولهم : إِنَّ المَقْصُودَ يَحْصُلُ بِأَقْلٍ مُدَّةٍ . غيرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ السَّلَمَ إِنَّمَا يَكُونُ لِحَاجَةِ المَفَالِيسِ الَّذِينَ لَهُم ثَمَارٌ أَوْ زُرُوعٌ أَوْ تِجَارَاتٌ يَنْتَظِرُونَ حُصُولَهَا ، ولا تَحْصُلُ هذه في المُدَّةِ اليَسِيرَةِ .

الفصل الثالث ، في كَوْنِ الأَجَلِ مَعْلُومًا بِالْأَهْلَةِ ، وهو أَنْ يُسَلَّمَ إِلَى وَقْتٍ يُعْلَمُ بِالْهِلَالِ ، نَحْوِ أَوَّلِ الشَّهْرِ ، أَوْ أَوْسَطِهِ ، أَوْ آخِرِهِ ، أَوْ يَوْمٍ مَعْلُومٍ مِنْهُ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(٧) . ولا خِلَافَ في صِحَّةِ التَّأْجِيلِ بِذلك . ولو أُسْلِمَ إِلَى عِيدِ الفِطْرِ ، أَوْ النَّحْرِ ، أَوْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، أَوْ عَاشُورَاءَ ، أَوْ نَحْوِهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ بِالْأَهْلَةِ . وَإِنْ جَعَلَ الأَجَلَ مُقَدَّرًا بِغَيْرِ الشُّهُورِ الْهِلَالِيَّةِ ، فَذلك قِسْمَانِ ؛ أَحَدُهُما ، مَا يَعْرِفُهُ المُسْلِمُونَ ، وهو بَيْنَهُمْ مَشْهُورٌ كَكَاثُونَ وَشُبَّاطُ ، أَوْ عِيدٍ لَا يَخْتَلِفُ كَالنَّبَرُوزِ وَالْمَهْرَجَانِ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُهُمَا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الخِرَقِيِّ وابنِ أَبِي موسى ، أَنَّهُ لا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ أُسْلِمَ إِلَى غَيْرِ الشُّهُورِ الْهِلَالِيَّةِ . أَشْبَهَ إِذَا أُسْلِمَ إِلَى الشَّعَانِينَ ^(٨) وَعِيدِ الفِطْرِ ، وَلِأَنَّ هذه لا يَعْرِفُهَا كَثِيرٌ مِنَ المُسْلِمِينَ ، أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا . وقال القَاضِي : يَصِحُّ . وهو قَوْلُ الأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . قال الأَوْزَاعِيُّ : إِذَا أُسْلِمَ إِلَى فِصْحِ النَّصَارَى وَصَوْمِهِمْ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ لَا يَخْتَلِفُ ، أَشْبَهَ أَعْيَادَ المُسْلِمِينَ . وَفَارَقَ مَا يَخْتَلِفُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ

(٧) سورة البقرة ١٨٩ .

(٨) الشعانين : عيد للنصارى يقع يوم الأحد السابق لعيد الفصح .

المسلمون . القسم الثاني ، ما لا يَعْرِفُهُ المسلمون ، كعِيدِ الشَّعَائِنِ وعِيدِ / الفَطِيرِ ونحوهما ، فهذا لا يجوزُ السَّلَمُ إليه ؛ لأنَّ المُسْلِمِينَ لا يَعْرِفُونَهُ ، ولا يجوزُ تَقْلِيدُ أَهْلِ الذِّمَّةِ فيه ؛ لأنَّ قَوْلَهُمْ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، ولأنَّهم يُقَدِّمُونَهُ وَيُؤَخِّرُونَهُ عَلَى حِسَابِ هَمٍّ لا يَعْرِفُهُ المسلمون . وإنَّ أَسْلَمَ إِلَى ما لا يَخْتَلِفُ ، مثل كَانُونِ الأوَّلِ ، ولا يَعْرِفُهُ الْمُتَعَاقِدَانِ أو أَحَدُهُما ، لم يَصِحَّ ؛ لَأَنَّهُ مَجْهُولٌ عِنْدَهُ .

٧٧٦ - مسألة ؛ قال : (مَوْجُودًا عِنْدَ مَحَلِّهِ)

هذا الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، وهو كَوْنُ المُسْلِمِ فِيهِ عَامُّ الْوُجُودِ فِي مَحَلِّهِ ، ولا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وذلك لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، أُمِكنَ تَسْلِيمُهُ عِنْدَ وَجُوبِ تَسْلِيمِهِ . وإذا لم يكن عَامُّ الْوُجُودِ ، لم يَكُنْ مَوْجُودًا عِنْدَ الْمَحَلِّ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ ، فلم يُمَكِّنْ تَسْلِيمُهُ ، فلم يَصِحَّ بَيْعُهُ ، كَبَيْعِ الْآبِقِ ، بل أَوْلَى ؛ فَإِنَّ السَّلَمَ احْتَمَلَ فِيهِ أَنْوَاعٌ مِنَ الْعَرَرِ لِلْحَاجَةِ ، فلا يَحْتَمِلُ فِيهِ عَرَرٌ آخَرُ ، لَعَلَّا يَكْثُرَ الْعَرَرُ فِيهِ ، فلا يجوزُ أَنْ يُسَلَّمَ فِي الْعِنَبِ وَالرُّطَبِ إِلَى شَبَاطٍ أو آذَارٍ ، ولا إِلَى مَحَلٍّ لا يُعْلَمُ وَجُودُهُ فِيهِ ، كَرَمَانَ أَوَّلِ الْعِنَبِ أو آخِرِهِ الَّذِي لَا يُوْجَدُ فِيهِ إِلَّا نَادِرًا ، فلا يُؤْمَنُ انْقِطَاعُهُ .

فصل : ولا يجوزُ أَنْ يُسَلَّمَ فِي ثَمَرَةٍ بُسْتَانٍ بَعِيْنِهِ ، ولا قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ ؛ لَكَوْنِهِ لَا يُؤْمَنُ تَلَفُهُ وانْقِطَاعُهُ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : إِبْطَالُ السَّلَمِ إِذَا أَسْلَمَ فِي ثَمَرَةٍ بُسْتَانٍ بَعِيْنِهِ كَالْإِجْمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَمِمَّنْ حَفِظْنَا عَنْهُ ذَلِكَ ؛ الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَإِسْحَاقُ . قال : وَرَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أَسْلَفَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ دَنَائِيرَ فِي ثَمَرٍ مُسَمًّى ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ : مِنْ ثَمَرٍ حَائِطٍ بَيْنِي وَفُلَانٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمَّا مِنْ حَائِطٍ بَيْنِي وَفُلَانٍ فَلَا ، وَلَكِنْ كَيْلٌ مُسَمًّى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١) وَغَيْرُهُ ، وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوْزْجَانِيُّ ، فِي « الْمُتَرَجِمِ » . وقال : أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى الْكَرَاهَةِ لِهَذَا الْبَيْعِ . ولأنَّه

(١) في : باب السلف في كيل معلوم ... ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٦٦/٢ .

إذا أسلم في ثَمَرَةٍ بُسْتَانٍ بَعَيْنِهِ ، لم يُؤْمَرِ انْقِطَاعُهُ وتَلَفُهُ ، فلم يَصِحَّ ، كما لو أسلم في شيء قَدَرَهُ بِمَكْيَالٍ مُعَيَّنٍ ، أو صَنْجَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، أو أَحْضَرَ خِرْقَةً ، وقال : أسلمت إليك في مثل هذه .

فصل : ولا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَوْجُودًا حَالُ السَّلَمِ ، بل يجوزُ أن يُسَلَّمَ في الرُّطْبِ في أَوَانِ الشِّتَاءِ ، وفي كُلِّ (٢) مَعْدُومٍ إذا كان مَوْجُودًا في المَحَلِّ . وهذا قولُ مالِكٍ ، والشافعيُّ ، وإسحاق ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال الثَّوْرِيُّ ، والأوزاعيُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْيِ : لا يجوزُ حتى يكونَ جِنْسُهُ مَوْجُودًا حَالُ الْعَقْدِ إلى حينِ المَحَلِّ ؛ لأنَّ كُلَّ زَمَنٍ يَجُوزُ/ أن يكونَ مَحَلًّا لِلْمُسْلِمِ فِيهِ لِمَوْتِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ ، فَاعْتَبِرُوا جُودَهُ فِيهِ ، كَالْمَحَلِّ . ولنا ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ ، فقال : « مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، (٣) وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ ، إلى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » (٤) . ولم يَذْكُرِ الْوُجُودَ ، ولو كانَ شَرْطًا لَذَكَرَهُ ، وَلَنَهَاهُمْ عَنْ السَّلْفِ سَنَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ انْقِطَاعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ أَوْسَطَ السَّنَةِ ، وَلِأَنَّهُ يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ ، وَيُوجَدُ فِي مَحَلِّهِ غَالِبًا ، فَجَازَ السَّلْمُ فِيهِ ، كَالْمَوْجُودِ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الدَّيْنَ يَحِلُّ بِالمَوْتِ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ الْوُجُودَ ، إِذْ لَوْ لَزِمَ أَفْضَى إِلَى أَنْ تَكُونَ آجَالُ السَّلَمِ مَجْهُولَةً ، وَالْمَحَلُّ مَا جَعَلَهُ الْمُتَعَاقِدَانِ مَحَلًّا ، وَهَهُنَا لَمْ يَجْعَلَاهُ .

فصل : إذا تَعَذَّرَ تَسْلِيمُ الْمُسْلِمِ فِيهِ عِنْدَ الْمَحَلِّ ، إمَّا لِعَيْنِيَةِ الْمُسْلِمِ فِيهِ (٥) أو عَجْزِهِ عَنِ التَّسْلِيمِ ، حَتَّى عَدِمَ الْمُسْلِمُ فِيهِ ، أو لَمْ تَحْمِلِ الثَّمَارُ تِلْكَ السَّنَةَ ، فَالْمُسْلِمُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَصْبِرَ إِلَى أَنْ يُوجَدَ فَيُطَالَبَ بِهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَفْسَخَ الْعَقْدَ وَيَرْجِعَ بِالثَّمَنِ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا ، أو بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَإِلَّا قِيمَتِهِ . وبه قال الشَّافِعِيُّ ، وإسحاق ،

(٢) في الأصل ، م زيادة : « يوم » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

وتقدم تخريج الحديث في صفحة ٣٨٤ .

(٤) في م : « إليه » .

وابن المُنْذِرِ . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِنَفْسِ التَّعْذِرِ ؛ لَكَوْنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِنْ ثَمَرَةِ الْعَامِ ، بِدَلِيلِ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ مِنْهَا ، فَإِذَا هَلَكَتْ أَنْفَسَخَ الْعَقْدُ ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ قَفِيزًا مِنْ صُبْرَةٍ فَهَلَكَتْ . وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ ؛ فَإِنَّ الْعَقْدَ قَدْ صَحَّ ، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ التَّسْلِيمُ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَبْقَى قَبْلَ الْقَبْضِ . وَلَا يَصِحُّ دَعْوَى التَّعْيِينِ فِي هَذَا الْعَامِ ؛ فَإِنَّهُمَا لَوْ تَرَاضَيَا عَلَى دَفْعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِنْ غَيْرِهَا ، جَازَ ، وَإِنَّمَا أُجْبِرَ عَلَى دَفْعِهِ مِنْ ثَمَرَةِ الْعَامِ ، لِتَمَكُّينِهِ مِنْ دَفْعِ مَا هُوَ بِصِفَةِ حَقِّهِ ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مِنْ ثَمَرَةِ نَفْسِهِ إِذَا وَجَدَهَا وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا ، وَلَيْسَتْ مُتَعَيَّنَةً . وَإِنْ تَعَذَّرَ الْبَعْضُ ، فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ بَيْنَ الْفَسْخِ فِي الْكُلِّ ، وَالرُّجُوعِ بِالثَّمَنِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَصْبِرَ إِلَى حِينَ الْإِمْكَانِ ، وَيُطَالِبَ بِحَقِّهِ . فَإِنْ أَحَبَّ الْفَسْخُ فِي الْمَفْقُودِ دُونَ الْمَوْجُودِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْفَسَادَ طَرَأَ بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ ، فَلَا يُوجِبُ الْفَسَادَ فِي الْكُلِّ ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ صُبْرَتَيْنِ فَتَلَفَتْ إِحْدَاهُمَا . وفيه وَجْهٌ آخَرُ : لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ إِلَّا فِي الْكُلِّ ، أَوْ يَصْبِرُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ فِي الْإِقَالَةِ فِي بَعْضِ الْمُسْلِمِ فِيهِ . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْفَسْخَ يَثْبُتُ بِنَفْسِ التَّعْذِرِ . انْفَسَخَ فِي الْمَفْقُودِ دُونَ الْمَوْجُودِ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْفَسَادَ الطَّارِئَ عَلَى بَعْضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ لَا يُوجِبُ فُسَادَ الْجَمِيعِ ، وَيَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْفَسْخِ فِي الْمَوْجُودِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ .

١٠/٤ ظ

فصل : إِذَا أَسْلَمَ نَصْرَانِيٌّ إِلَى نَصْرَانِيٍّ فِي حَمْرِ ، ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا . فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ يَأْخُذُ دَرَاهِمَهُ . كَذَلِكَ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَبِهِ نَقُولُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ الْمُسْلَمَ فَلَيْسَ لَهُ اسْتِيفَاءُ الْحَمْرِ ، فَقَدْ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ فَقَدْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ إِيْفَاؤُهَا ، فَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى رَأْسِ مَالِهِ .

٧٧٧ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَيَقْبِضُ الثَّمَنَ كَامِلًا وَقَفَتِ السَّلَامُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ)

هَذَا الشَّرْطُ السَّادِسُ ، وَهُوَ أَنْ يَقْبِضَ رَأْسَ مَالِ السَّلَامِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ ذَلِكَ بَطَلَ الْعَقْدُ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَجُوزُ

أَنْ يَتَأَخَّرَ قَبْضُهُ يَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةً وَأَكْثَرَ ، مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ شَرْطًا ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ لَا يَخْرُجُ بِتَأْخِيرِ قَبْضِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَلَمًا ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ تَأَخَّرَ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، لَا يَجُوزُ فِيهِ شَرْطُ تَأْخِيرِ الْعَوَضِ الْمُطْلَقِ ، فَلَا يَجُوزُ التَّفَرُّقُ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، كَالصَّرْفِ ، وَيُفَارِقُ الْمَجْلِسُ مَا بَعْدَهُ ، بِدَلِيلِ الصَّرْفِ . وَإِنْ قَبِضَ بَعْدَهُ ، ثُمَّ تَفَرَّقَا ، فَكَلَامُ الْخَرَقِيِّ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَصِحَّ ؛ لِقَوْلِهِ : « كَامِلًا » . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ وَالتَّوْرِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : هَلْ يَصِحُّ فِي غَيْرِ الْمَقْبُوضِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ . وَهَذَا الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ، إِذَا أَسْلَمَ ثَلَاثُمَاةَ دِرْهَمٍ فِي أَصْنَافٍ شَتَّى ؛ مِائَةً فِي حِنْطَةٍ ، (' وَمِائَةً فِي شَعِيرٍ ') ، وَمِائَةً فِي شَيْءٍ آخَرَ ، فَخَرَجَ فِيهَا زُيُوفٌ ، رَدَّ عَلَى الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ ، عَلَى كُلِّ صِنْفٍ بِقَدَرٍ مَا وَجَدَ مِنَ الزُّيُوفِ ، فَصَحَّ (١) الْعَقْدُ فِي الْبَاقِي بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ . وَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، فِي مَنْ أَسْلَمَ أَلْفًا إِلَى رَجُلٍ ، فَقَبِضَهُ نِصْفَهُ ، وَأَحَالَهُ بِنِصْفِهِ ، أَوْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِقَدَرِ نِصْفِهِ ، فَحَسَبَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَلْفِ : فَإِنَّهُ يَصِحُّ السَّلْمُ فِي النَّصْفِ الْمَقْبُوضِ ، وَيَبْطُلُ فِي الْبَاقِي . فَأَبْطُلَ السَّلْمُ فِيمَا لَمْ يَقْبِضْ ، وَصَحَّحَهُ فِيمَا قَبِضَ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ : يَبْطُلُ فِي الْحَوَالَةِ فِي الْكُلِّ . وَفِي الْمَسْأَلَةِ الْآخَرَى : يَبْطُلُ فِيمَا لَمْ يَقْبِضْ ، وَيَصِحَّ فِيمَا قَبِضَ بِقِسْطِهِ ؛ بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ .

فصل : وَإِنْ قَبِضَ الثَّمَنُ فَوَجَدَهُ رَدِيئًا ، فَرَدَّهُ / وَالثَّمَنُ مُعَيَّنٌ ، بَطُلَ الْعَقْدُ بِرَدِّهِ ، وَيَتَدَيَّنُ عَقْدًا آخَرَ إِنْ أَحَبَّ . وَإِنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ ، فَلَهُ إِبْدَالُهُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَلَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ بِرَدِّهِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ إِثْمًا وَقَعَ عَلَى ثَمَنِ سَلِيمٍ ، فَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ بِسَلِيمٍ ، كَانَ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِالسَّلِيمِ ، وَلَا يُؤَثِّرُ قَبْضُ الْمَعِيبِ فِي الْعَقْدِ . وَإِنْ تَفَرَّقَا ، ثُمَّ عَلِمَ عَيْبَهُ فَرَدَّهُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، يَبْطُلُ الْعَقْدُ بِرَدِّهِ ، لِوُقُوعِ الْقَبْضِ بَعْدَ التَّفَرُّقِ ،

(١ - ١) سقط من : ١ .

(٢) فِي ١ : « فَصَحَّ » .

ولا يجوز ذلك في السلم . والثاني ، لا يَظَلُّ ؛ لأنَّ القَبْضَ الأوَّلَ كانَ صَحِيحًا ؛
بَدَلِيلٍ ما لو أَمْسَكَهُ ولم يُرَدِّهِ ، وهذا يَدُلُّ على المَقْبُوضِ . وهذا قولُ أبي يوسفَ
ومحمدٍ . وهو أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . واختيارُ الْمُزَنِيِّ ، لكن من شَرَطَهُ أن يَقْبِضَ
البَدَلَ في مَجْلِسِ الرَّدِّ ، فإن تَفَرَّقَا عن مَجْلِسِ الرَّدِّ قَبْلَ قَبْضِ البَدَلِ لم يَصِحَّ ، وَجْهًا
وَاحِدًا ؛ لِخُلُوقِ العَقْدِ عن قَبْضِ الثَّمَنِ بعد تَفَرُّقِهِمَا . وإن وَجَدَ بعضُ الثَّمَنِ رَدِيًّا
فَرَدَّهُ ، فعلى المَرْدُودِ التَّفْصِيلُ الذي ذَكَرْنَاهُ . وهل يَصِحُّ في غيرِ الرَّدِيِّ إذا قُلْنَا
بِفَسَادِهِ في الرَّدِيِّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ .

فصل : وإن خَرَجَتِ الدَّرَاهِمُ مُسْتَحَقَّةً وَالثَّمَنُ مُعَيَّنٌ ، لم يَصِحَّ العَقْدُ . قال
أحمدُ : إذا خَرَجَتِ الدَّرَاهِمُ مَسْرُوقَةً ، فليس بينهما بَيْعٌ ؛ وذلك لأنَّ الثَّمَنَ إذا كانَ
مُعَيَّنًا فقد اشْتَرَى بِعَيْنٍ مالٍ غيرِهِ بغيرِ إِذْنِهِ ، وإن كانَ غيرَ مُعَيَّنٍ فَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِبَدَلِهِ
في المَجْلِسِ . وإن قَبَضَهُ ثم تَفَرَّقَا بَطَلَ العَقْدُ ؛ لأنَّ المَقْبُوضَ لا يَصْلُحُ عَوَضًا ،
فقد تَفَرَّقَا قَبْلَ أَخْذِ الثَّمَنِ ، إِلَّا على الرِّوَايَةِ التي تقول بِصِحَّةِ تَصَرُّفِ الفضُولَى .
(٣) ، أو أَنَّ التَّقْوَدَ لا تَتَعَيَّنُ بالتَّعْيِينِ (٣) . وإن وَجَدَ بعضُهُ مُسْتَحَقًّا ، بَطَلَ في ذلك
البعضُ ، وفي البَاقِي وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ .

فصل : إذا كانَ له في ذِمَّةِ رَجُلٍ دِينَارٌ ، فَجَعَلَهُ سَلَمًا في طَعَامٍ إلى أَجَلٍ ، لم يَصِحَّ .
قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ على هذا كُلُّ مَنْ أَحْفَظُ عَنْهُ من أَهْلِ العِلْمِ ، منهم مَالِكٌ ،
والأَوْزَاعِيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، وأحمدُ ، وإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، والشَّافِعِيُّ . وعن
ابنِ عمرٍ أَنَّهُ قالَ : لا يَصْلُحُ (٤) ذلك . وذلك لأنَّ المُسْلِمَ فيه دَيْنٌ ، فإذا جَعَلَ الثَّمَنَ
دَيْنًا كانَ بَيْعَ دَيْنٍ بِدَيْنٍ ، ولا يَصِحُّ ذلك بالإِجْمَاعِ . ولو قالَ : أَسَلَّمْتُ إِلَيْكَ مائَةَ
دِرْهَمٍ في كُرٍّ (٥) طَعَامٍ . وَشَرَطًا أَنْ يُعَجَّلَ لَهُ منها خَمْسِينَ وَخَمْسِينَ / إلى أَجَلٍ ،

ظ ١١/٤

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) في م : « يَصِحُّ » .

(٥) الكر : أربعون إردبا .

لم يَصِحَّ الْعَقْدُ فِي الْكُلِّ ، عَلَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، وَيُخْرَجُ [فِي] ^(٦) صِحَّتِهِ فِي قَدْرِ الْمَقْبُوضِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالثَّانِي ، لَا يَصِحُّ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَهُوَ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ لِلْمُعْجَلِ فَضْلًا عَلَى الْمُؤَجَّلِ ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَتِهِ أَكْثَرُ مِمَّا فِي مُقَابَلَةِ الْمُؤَجَّلِ ، وَالزِّيَادَةُ مَجْهُولَةٌ ، فَلَا يَصِحُّ .

٧٧٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَتَى عَدِمَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ ، بَطَلَ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ السِّتَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، لَا يَصِحُّ السَّلْمُ إِلَّا بِهَا ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي شَرْطَيْنِ آخَرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا ، مَعْرِفَةُ صِفَةِ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ . وَلَا خِلَافَ فِي اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ صِفَتِهِ إِذَا كَانَ فِي الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ عَوَظِي السَّلْمِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا اشْتَرَطَ مَعْرِفَةَ صِفَتِهِ ، كَالْمُسْلِمِ فِيهِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ فِي الْبَلَدِ نَقْدٌ مُعَيَّنٌ ، انْصَرَفَ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ ، وَقَامَ مَقَامَ وَصْفِهِ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا ، فَقَالَ الْقَاضِي وَأَبُو الْحَطَّابِ : لَا بَدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ وَصْفِهِ . وَاحْتِجَا بِقَوْلِ أَحْمَدَ : يَقُولُ : أَسَلَّمْتُ إِلَيْكَ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا . وَيَصِفُ الثَّمَنَ . فَاعْتَبَرَ ضَبْطَ صِفَتِهِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَا يَمْلِكُ إِثْمَامُهُ فِي الْحَالِ ، وَلَا تَسْلِيمُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، وَلَا يُؤْمَنُ انْفِسَاخُهُ ، فَوَجَبَ مَعْرِفَةُ رَأْسِ الْمُسْلِمِ فِيهِ ، لِيُرَدَّ بِذَلِكَ ، كَالْقَرْضِ وَالشَّرِكَةِ . وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَظْهَرَ بَعْضُ الثَّمَنِ مُسْتَحَقًّا ، فَيَنْفَسَخَ الْعَقْدُ فِي قَدْرِهِ ، فَلَا يَدْرِي فِي كَمْ بَقِيَ وَكَمْ انْفَسَخَ ؟ فَإِنْ قِيلَ : هَذَا مَوْهُومٌ ، وَالْمَوْهُومَاتُ لَا تُعْتَبَرُ . قُلْنَا : التَّوَهُّمُ مُعْتَبَرٌ هَهُنَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْجَوَازِ ، وَإِنَّمَا جُوزَ إِذَا وَقَعَ الْأَمْنُ مِنَ الْغَرَرِ ، وَلَمْ يُوجَدْ هَهُنَا ، بِدَلِيلٍ مَا إِذَا أَسْلَمَ فِي ثَمَرَةٍ بُسْتَانٍ بَعِيْنِهِ ، أَوْ قَدَّرَ الْمُسْلِمُ فِيهِ بِصَنْجَةٍ أَوْ مِكْيَالٍ مُعَيَّنٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ .

(٦) تكملة .

وظاهر كلام الخرقى ، أنه لا يشترط ؛ لأنه ذكر شرائط السلم ولم يذكره . وهو أحد قولي الشافعى ؛ لأنه عوضُ مُشاهد ، فلم يحتج إلى معرفة قدره ، كبيع الأعيان . وكلام أحمد إنما تناول غير المعين ^(١) ، ولا خلاف في اعتبار أوصافه . ودليلهم ينتقض بعقد الإجارة ، وأنه / يفسخ بتلف العين المستأجرة ، ولا يحتاج مع اليقين إلى معرفة الأوصاف . ولأن رد مثل الثمن إنما يستحق عند فسخ العقد ، لا من جهة عقده ، وجهالة ذلك لا تؤثر ، كما لو باع المكيل ، أو الموزون ^(٢) . ولأن العقد ^(٣) قد تمت شرائطه ^(٤) . فلا يبطل بأمرٍ موهوم ^(٥) ، فعلى القول الذى يعتبر صفاته ، لا يجوز أن يجعل رأس مال السلم مالا يمكن ضبط صفاته ، كالجواهر وسائر ما لا يجوز السلم فيه ، فإن جعلاه سلمًا بطل العقد ، ويجب رده إن كان موجودًا ، وقيمته إن عرفت إذا كان معدومًا . فإن اختلفا ، فالقول قول المسلم إليه ؛ لأنه غارم . وهكذا إن حكمنا بصحة العقد ثم انفسخ . وإن اختلفا فى المسلم فيه ، فقال أحدهما : فى مائة مدي حنطة . وقال الآخر : فى مائة مدي شعير . تحالفا ، وتفاسخا به . قال الشافعى ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي : كما لو اختلفا فى ثمن المبيع .

فصل : وكل مائتين حرم النساء فيهما ، لا يجوز إسلام أحدهما فى الآخر ؛ لأن السلم من شرطه النساء والتأجيل . والخرقى منع بيع العروض بعضها ببعض نساء . فعلى قوله لا يجوز إسلام بعضها فى بعض . وقال ابن أبى موسى : لا يجوز أن يكون رأس مال السلم إلا عينًا أو ورقًا . وقال القاضى : وهو ظاهر كلام أحمد ههنا . قال ابن المنذر . قيل لأحمد : يسلم ما يؤزن فيما يكال ، وما يكال فيما يؤزن ؟

(١) فى م : « العين » .

(٢) فى الأصل : « والموزون » .

(٣ - ٣) فى ١ : « قد تم بشرائطه » . وفى م : « تمت شرائطه » .

(٤) فى م : « موهوب » تحريف .

فلم يُعَجِّبه . وعلى هذا لا يجوز أن يكون المسلم فيه ثَمَنًا . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأنها لا تثبت في الذمة إلا ثَمَنًا ، فلا تكون مُثَمَّنَةً . وعلى الرواية التي تقول بجواز النساء في العروض ، يجوز أن يكون رأس مال المسلم عرضًا ، كالثمن سواء ، ويجوز إسلامها في الأثمان . قال الشريف أبو جعفر : يجوز السلم في الدراهم والدنانير . وهذا مذهب مالك والشافعي ؛ لأنها تثبت في الذمة صداقًا ، فتثبت سلمًا ، كالعروض . ولأنه لا ربا بينهما من حيث التفاضل ولا النساء ، فصَحَّ إسلام أحدهما في الآخر ، كالعرض في العرض ، ولا يصح ما قاله أبو حنيفة ؛ فإنه لو باع دراهم بدنانير صح ، ولا بد أن يكون أحدهما مُثَمَّنًا . فعلى هذا إذا أسلم عرضًا في عرض موصوف بصفاته ، فجاءه عند الحلول بذلك العرض بعينه ، لزمه / قبوله ، على أحد الوجهين ؛ لأنه أتاه بالمسلم فيه على صفته ، فلزمه قبوله ، كما لو كان غيره . والثاني ، لا يلزمه ؛ لأنه يُفْضَى إلى كون الثمن هو المُثَمَّن ، ومن نصر الأول قال (٥) : هذا لا يصح ؛ لأن الثمن (٦) إنما هو في الذمة . وهذا عوض عنه . وهكذا لو أسلم جارية صغيرة في كبيرة ، فحل المحل وهي على صفة المسلم فيه ، فأحضرها ، فعلى احتمالين أيضا ؛ أحدهما ، لا (٧) يصح ؛ لما ذكرنا ، ولأنه يُفْضَى إلى أن يكون قد استمتع بها وردّها خالية عن عقر (٨) . والثاني ، يجوز ؛ لأنه أحضر المسلم فيه على صفته . ويَبْطُلُ الأول بما إذا وجد بها عيبا فردّها . واختلف أصحاب الشافعي في هاتين المسألتين على هذين الوجهين . وإن فعل ذلك حيلة ؛ ليتنفع بالعين ، أو ليَطْلَأَ الجارية ثم يرُدّها بغير عوض ، لم يَجْز ، وجهها واحدا ؛ لأن الحيل كلها باطلة .

(٥) في م : « فان » . خطأ .

(٦) في ا : « الثمن » .

(٧) سقط من : الأصل ، م .

(٨) العقر : دية الفرج المغصوب .

الشَّرْطُ الثَّانِي الْمُخْتَلَفُ فِيهِ ، تَعَيَّنُ مَكَانَ الْإِيْفَاءِ . قَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ بِشَرْطٍ .
وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ فَلَيْسَ لِمَنْ »
فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ »^(٩) . وَلَمْ يَذْكُرْ مَكَانَ
الْإِيْفَاءِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ . وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ ، أَنَّ الْيَهُودِيَّ أَسْلَمَ إِلَى
النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمَّا مِنْ حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ فَلَا ، وَلَكِنْ كَيْلٌ مُسَمًّى ،
إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى »^(١٠) . وَلَمْ يَذْكُرْ مَكَانَ الْإِيْفَاءِ . وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ ، فَلَا
يُشْتَرَطُ فِيهِ ذِكْرُ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ ، كَبَيُّوعِ الْأَعْيَانِ ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُشْتَرَطُ ذِكْرُ مَكَانِ
الْإِيْفَاءِ . وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : هُوَ مَكْرُوهٌ ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ
يَجِبُ بِحُلُولِهِ ، وَلَا يُعْلَمُ مَوْضِعُهُ حِينَئِذٍ ، فَيَجِبُ شَرْطُهُ لئَلَّا يَكُونَ مَجْهُولًا . وَقَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : إِنْ كَانَ لِحْمِلِهِ^(١١) مُؤَنَّةٌ ، وَجَبَ شَرْطُهُ ،
وَالْأُخْرَى فَلَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِحْمِلِهِ مُؤَنَّةٌ اخْتَلَفَ فِيهِ الْغَرَضُ ، بِخِلَافِ مَا لَا مُؤَنَّةَ
فِيهِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِنْ كَانَ فِي بَرِّيَّةٍ لَزِمَ^(١٢) ذِكْرُ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
فِي بَرِّيَّةٍ ، فَذِكْرُ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ حَسَنٌ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ كَانَ الْإِيْفَاءُ مَكَانَ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ
مَتَى كَانَ فِي بَرِّيَّةٍ لَمْ يُمْكِنْ التَّسْلِيمُ فِي مَكَانِ الْعَقْدِ ، فَإِذَا / تَرَكَ ذِكْرَهُ كَانَ مَجْهُولًا ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَرِّيَّةٍ اقْتَضَى الْعَقْدُ التَّسْلِيمَ فِي مَكَانِهِ ، فَاكْتَفَى بِذَلِكَ عَنْ ذِكْرِهِ ،
فَإِنْ ذَكَرَهُ كَانَ تَأْكِيدًا ، فَكَانَ حَسَنًا . فَإِنْ شَرَطَ الْإِيْفَاءَ فِي مَكَانٍ سَوَاءٍ ، صَحَّ ؛
لِأَنَّهُ عَقْدٌ بَيْعٌ ، فَصَحَّ شَرْطُ ذِكْرِ الْإِيْفَاءِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ ، كَبَيُّوعِ الْأَعْيَانِ . وَلِأَنَّهُ
شَرَطَ ذِكْرَ مَكَانِ الْإِيْفَاءِ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ ذَكَرَهُ فِي مَكَانِ الْعَقْدِ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى
رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ خِلَافَ مَا اقْتَضَاهُ الْعَقْدُ ، لِأَنَّ الْعَقْدَ يَقْتَضِي

و ١٣/٤

(٩) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٤ .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٦ .

(١١) في م هنا وفيما يأتي : « لحمه » خطأ .

(١٢) في ١ : « لزمه » .

الإيفاء في مكانه . وقال القاضي ، وأبو الخطاب : متى ذكر مكان الإيفاء ، ففيه روايتان ، سواء شرطه في مكان العقد أو في غيره ؛ لأن فيه غرراً ، لأنه ربما تعذر تسليمه في ذلك المكان ، فأشبهه تعيين المكيال . واختاره أبو بكر . وهذا لا يصح ؛ فإن في تعيين المكان غرضاً ومصلحةً لهما ، فأشبهه تعيين الزمان . وما ذكروه من احتمال تعذر التسليم فيه يبطل بتعيين الزمان ، ثم لا يخلو إما أن يكون مقتضى العقد التسليم في مكانه ، فإذا شرطه فقد شرط مقتضى العقد ، أو لا يكون ذلك مقتضى العقد ، فيتعين ذكر مكان الإيفاء ، نفياً للجهالة عنه ، وقطعاً للتنازع ، فالعذر في تركه لا في ذكره . وفارق تعيين المكيال ، فإنه لا حاجة إليه ، ويفوت به علم المقدار المشترط لصحة العقد ، ويُفضى إلى التنازع ، وفي مسألتنا لا يفوت به شرط ، ويقطع التنازع ، والمعنى ^(١٣) المانع من التقدير بمكيال بعينه مجهول هو المقتضى لشرط مكان الإيفاء ، فكيف يصح قياسهم عليه .

٧٧٩ - مسألة ؛ قال : (ويبيع المسلم فيه من بئعه ، أو من غيره ، قبل قبضه ، فاسد . وكذلك الشراكة فيه ، والتولية ، والحوالة به ، طعاماً كان أو غيره)

أما بيع المسلم فيه قبل قبضه ، فلا نعلم في تحريمه خلافاً ، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام قبل قبضه ، وعن ربح ما لم يضمن ^(١) . ولأنه مبيع لم يدخل في ضمانه ، فلم يجز بيعه ، كالطعام قبل قبضه . وأما الشراكة فيه والتولية ، فلا تجوز أيضاً ؛ لأنهما بيع على ما ذكرنا من قبل . وبهذا قال أكثر أهل العلم . وحكى عن مالك جواز الشراكة والتولية ؛ لما روى عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن بيع الطعام قبل قبضه ، وأرخص في الشراكة والتولية ^(٢) . ولنا ، أنها معاوضة في المسلم فيه

(١٣) في النسخ : « المعنى » .

(١) تقدم تحريجه في صفحة ١٨٢ ، ٣٣٤ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب التولية في البيع والإقالة ، من كتاب البيوع . المصنف ٤٩/٨ .

/ قبل القبض ، فلم يَجُزْ ، كَالو كانت بِلَفْظِ الْبَيْعِ . ولأنَّهُمَا تَوْعَا بَيْعٍ ، فلم يَجُوزَا
 فِي الْمُسْلِمِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، كَالنَّوْعِ الْآخَرِ ، وَالْخَبَرُ لَا نَعْرِفُهُ ، وَهُوَ حُجَّةٌ لَنَا ؛ لِأَنَّهُ
 نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَالشَّرَكَةُ وَالتَّوَلِيَةُ بَيْعٌ ، فَيَدْخُلَانِ فِي النَّهْيِ .
 وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ : وَأَرْخَصَ فِي الشَّرَكَةِ وَالتَّوَلِيَةِ . عَلَى أَنَّهُ أَرْخَصَ فِيهِمَا فِي الْجُمْلَةِ ،
 لَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ . وَأَمَّا الْإِقَالَةُ فَإِنَّهَا فَسَخٌ ، وَلَيْسَتْ بَيْعًا . وَأَمَّا الْحَوَالَةُ بِهِ فغَيْرُ
 جَائِزَةٍ^(٣) ، لِأَنَّ الْحَوَالَةَ إِنَّمَا تَجُوزُ عَلَى دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ ، وَالسَّلَامُ بَعَرَضِ الْفَسْخِ ، فَلَيْسَ
 بِمُسْتَقَرٍّ . وَلِأَنَّهُ نَقْلٌ لِلْمِلْكِ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْفَسْخِ ، فَلَمْ يَجُزْ كَالْبَيْعِ .
 وَمَعْنَى الْحَوَالَةِ بِهِ ، أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ طَعَامٌ مِنْ سَلَمٍ ، وَعَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْ قَرْضٍ أَوْ سَلَمٍ
 آخَرَ أَوْ بَيْعٍ ، فَيُحِيلُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى الَّذِي لَهُ عِنْدَهُ السَّلَامُ ، فَلَا يَجُوزُ . وَإِنْ
 أَحَالَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمَ بِالطَّعَامِ الَّذِي عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ بِالْمُسْلِمِ
 فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَالْبَيْعِ . وَأَمَّا بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِنْ بَائِعِهِ ، فَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ
 غَيْرَ مَا أَسْلَمَ فِيهِ عَوَضًا عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ . فَهَذَا حَرَامٌ ، سَوَاءً كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَوْجُودًا
 أَوْ مَعْدُومًا ، سَوَاءً كَانَ الْعَوَضُ^(٤) مِثْلَ الْمُسْلِمِ فِيهِ فِي الْقِيَمَةِ ، أَوْ أَقَلَّ ، أَوْ أَكْثَرَ .
 وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً أُخْرَى
 فِي مَنْ أَسْلَمَ فِي بُرٍّ ، فَعَدِمَهُ عِنْدَ الْمَحَلِّ ، فَرَضِيَ الْمُسْلِمُ بِأَخْذِ الشَّعِيرِ مَكَانَ الْبُرِّ ،
 جَازَ . وَلَمْ يَجُزْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . وَهَذَا يُحْمَلُ عَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي فِيهَا أَنَّ الْبُرَّ وَالشَّعِيرَ
 جِنْسٌ وَاحِدٌ ، وَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ خِلَافُهُ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ غَيْرَ
 الْمُسْلِمِ فِيهِ مَكَانَهُ ، يَتَعَجَّلُهُ وَلَا يُؤَخِّرُهُ إِلَّا^(٥) الطَّعَامَ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَقَدْ ثَبَتَ
 أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : إِذَا أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ إِلَى أَجَلٍ فَإِنْ أَخَذْتَ مَا أَسْلَفْتَ فِيهِ ، وَإِلَّا فَخُذْ

(٣) فِي م : « جَائِزٌ » .

(٤) فِي م : « الْعَرَضُ » . تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي النُّسخ : « إِلَى » .

عَوْضًا^(٦) أَنْقَصَ مِنْهُ ، وَلَا تَرْبَحْ مَرَّتَيْنِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « سُنَنِهِ » . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٧) . وَلَأَنَّ أَخْذَ الْعَوْضِ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ بَيْعٌ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَبَيْعِهِ مِنْ غَيْرِهِ . فَأَمَّا إِنْ أَعْطَاهُ مِنْ جِنْسٍ مَا أَسْلَمَ فِيهِ خَيْرًا مِنْهُ ، أَوْ دُونَهُ فِي الصِّفَاتِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِبَيْعٍ ، إِنَّمَا هُوَ قَضَاءٌ لِلْحَقِّ ، مَعَ تَفْضِيلٍ مِنْ أَحَدِهِمَا .

فصل : فَأَمَّا الْإِقَالَةُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ ، فَجَائِزَةٌ ، لِأَنَّهَا فَسَخٌ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحَفَّظَ عَنْهُ مِنْ / أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْإِقَالَةَ فِي جَمِيعِ مَا أَسْلَمَ فِيهِ جَائِزَةٌ ؛ لِأَنَّ الْإِقَالَةَ فَسَخٌ لِلْعَقْدِ ، وَرَفَعَ لَهُ مِنْ أَصْلِهِ ، وَلَيْسَتْ بَبَيْعًا . قَالَ الْقَاضِي : وَلَوْ قَالَ : لِي عِنْدَكَ هَذَا الطَّعَامُ ، صَالِحِي مِنْهُ عَلَى ثَمَنِهِ . جَازَ ، وَكَانَتْ إِقَالَةُ صَحِيحَةً . فَأَمَّا الْإِقَالَةُ فِي بَعْضِ الْمُسْلِمِ فِيهِ ، فَاخْتَلَفَ^(٨) عَنْ أَحْمَدَ فِيهَا ؛ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ . وَرَوَيْتُ كَرَاهَتُهَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحُسَيْنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَرَبِيعَةَ ، وَابْنَ أَبِي لَيْلَى ، وَإِسْحَاقَ . وَرَوَى حَنْبَلٌ ، عَنْ أَحْمَدَ . أَنَّهُ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهَا . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَعَمْرِو بْنُ دِينَارٍ ، وَالْحَكَمَ ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَالثَّعْمَانِ وَأَصْحَابِهِ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَلَأَنَّ الْإِقَالَةَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا ، وَكُلُّ مَعْرُوفٍ جَازٍ فِي الْجَمِيعِ جَازٍ فِي الْبَعْضِ ، كَالْإِبْرَاءِ وَالْإِنْظَارِ . وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى ، أَنَّ السَّلَفَ فِي الْعَالِمِ يَزَادُ فِيهِ فِي الثَّمَنِ مِنْ أَجْلِ التَّأْجِيلِ ، فَإِذَا أَقَالَهُ فِي الْبَعْضِ ، بَقِيَ الْبَعْضُ بِالْبَاقِي مِنَ الثَّمَنِ وَبِمَنْفَعَةِ الْجُزْءِ الَّذِي حَصَلَتْ الْإِقَالَةُ فِيهِ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَطَ^(٩) ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ . وَيُخَرَّجُ عَلَيْهِ الْإِبْرَاءُ

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « عَرْضًا » . تَحْرِيفٌ .

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ السَّلَفِ لَا يَحُولُ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٤٧/٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ،

فِي : بَابِ مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٧٦٦/٢ .

(٨) أَيْ النُّقْلُ .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « شَرْطٌ » .

والإِنظار ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .

فصل : إِذَا أَقَالَهُ ، رَدَّ التَّمَنَّ إِن كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ مِثْلَهُ إِن كَانَ مِثْلِيًّا ، أَوْ قِيمَتَهُ إِن لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا . فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ عِوَضًا عَنْهُ ، فَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : لَيْسَ لَهُ صَرْفُ ذَلِكَ التَّمَنِّ فِي عَقْدٍ آخَرَ حَتَّى يَقْبِضَهُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ » (١٠) . وَلِأَنَّ هَذَا مَضْمُونٌ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِعَقْدِ السَّلَمِ ، فَلَمْ يَجْزِ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي . وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى : يَجُوزُ اخْتِذُ الْعِوَضِ عَنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ عِوَضٌ مُسْتَقَرٌّ فِي الذِّمَّةِ ، فَجَازَ اخْتِذُ الْعِوَضِ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ قَرْضًا . وَلِأَنَّهُ مَالٌ عَادَ إِلَيْهِ بِفَسْخِ الْعَقْدِ ، فَجَازَ اخْتِذُ الْعِوَضِ عَنْهُ ، كَالْتَّمَنِ فِي الْمَبِيعِ إِذَا فُسِخَ ، وَالْمُسْلِمُ فِيهِ مَضْمُونٌ بِالْعَقْدِ ، وَهَذَا مَضْمُونٌ بَعْدَ فُسْخِهِ ، وَالْحَبْرُ أَرَادَ بِهِ الْمُسْلِمَ فِيهِ ، فَلَمْ يَتَنَاولْ هَذَا . فَإِنْ قُلْنَا بِهَذَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ كَانَ قَرْضًا أَوْ تَمَنَّا فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ ، لَا يَجُوزُ جَعْلُهُ سَلَمًا فِي شَيْءٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بَيْعٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ ، وَيَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي / الْقَرْضِ وَائْتِمَانِ الْبَيَاعَاتِ إِذَا فُسِخَتْ . ١٤/٤ ظ

٧٨٠ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِذَا أَسْلَمَ فِي جِنْسَيْنِ تَمَنَّا وَاحِدًا ، لَمْ يَجْزِ ، حَتَّى يُبَيِّنَ تَمَنَّا كُلَّ جِنْسٍ)

صُورَةُ ذَلِكَ أَنَّ يُسَلَّمَ دِينَارًا وَاحِدًا فِي قَفِيرِ حِنْطَةٍ وَقَفِيرِ شَعِيرٍ ، وَلَا يُبَيِّنُ تَمَنَّا الْحِنْطَةَ مِنَ الدِّينَارِ ، وَلَا تَمَنَّا الشَّعِيرِ ، فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ . وَجَوَزُهُ مَالِكٌ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ جَازَ عَلَى جِنْسَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ ، جَازَ عَلَيْهِمَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ ، كَبَيْعِ الْأَعْيَانِ ، وَكَمَا لَوْ بَيَّنَّ تَمَنَّا أَحَدَهُمَا . وَلَنَا ، أَنَّ مَا يُقَابَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسَيْنِ مَجْهُولٌ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ عَقَدَ عَلَيْهِ مُفْرَدًا بِتَمَنٍّ مَجْهُولٍ .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٧ .

ولأن فيه غرراً أننا^(١) لا نأمنُ الفسخَ بتعذرٍ أحدهما ، فلا يعرفُ بم يرجع ؟ وهذا غررٌ أثرٌ مثله في السلم . وبمثل هذا عللنا معرفة صفة الثمن وقدره . وقد ذكرنا ثم وجهها آخر ، أنه لا يشترط ، فيخرج ههنا مثله ؛ لأنه في معناه . ولأنه لما جاز أن يسلم في شيء واحد إلى أجلين ، ولا يبين ثمن كل واحد منهما ، كذا ههنا . قال ابن أبي موسى : ولا يجوز أن يسلم خمسة دنانير وخمسين درهماً في كُر حنطة ، حتى يبين حصّة ما لكل واحد منهما من الثمن . والأولى صحّة هذا ؛ لأنه إذا تعذر بعض المسلم فيه ، رجع بقسطه منهما ؛ إن تعذر النصف رجع بنصفيهما ، وإن تعذر الخمس رجع بدینارٍ وعشرة دراهم .

٧٨١ - مسألة ؛ قال : (وإذا أسلم في شيء واحد ، على أن يقبضه في أوقات متفرقة أجزاء معلومة ، فجائز)

قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : الرجل يدفع إلى الرجل الدراهم في الشيء يؤكل ، فيأخذ منه كل يومٍ من تلك السلعة شيئاً ؟ فقال : على معنى السلم إذا ؟ فقلت : نعم . قال : لا بأس . ثم قال : مثل الرجل القصاب ، يعطيه الدينار على أن يأخذ منه كل يومٍ رطلاً من لحمٍ قد وصفه . وبهذا قال مالك . وقال الشافعي : إذا أسلم في جنس واحد إلى أجلين ، ففيه قولان : أحدهما : لا يصح ؛ لأن ما يقابل أبعدهما أجلاً أقل مما يقابل الآخر ، وذلك مجهول ، فلم يجز . ولنا ، أن كل بيع جاز في أجل واحد ، جاز في أجلين وآجال ، كبيع الأعيان ، فإذا قبض البعض وتعدّر قبض الباقي ، ففسخ العقد ، رجع بقسطه من الثمن ، ولا يجعل للباقي فضلاً عن / المقبوض ؛ لأنه مبيع واحد متمثل الأجزاء ، فيقسط الثمن على أجزائه بالسوية ، كما لو اتفق أجله .

١٥/٤ و

(١) سقط من : ١ ، م .

٧٨٢ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا لَمْ يَكُنِ السَّلَامُ فِيهِ ، كَالْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ ، وَمَا لَا يَفْسُدُ ، وَلَا يَخْتَلِفُ قَدِيمُهُ وَحَدِيثُهُ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَبْضُهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ)

يعنى بالسَّلَامِ : المُسَلَّمُ فِيهِ ، سُمِّيَ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ ، كَمَا يُسَمَّى الْمَسْرُوقُ سَرِقَةً وَالْمَرْهُونُ رَهْنًا . قال إبراهيم : نَحْذُ سَلَمَكَ أَوْ دُونَ سَلَمِكَ ، وَلَا تَأْخُذْ فَوْقَ سَلَمِكَ . ومتى أَحْضَرَ الْمُسَلَّمُ فِيهِ عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْرُوطَةِ ، لَمْ يَخُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يُحْضِرَهُ فِي مَحَلِّهِ ، فَيَلْزِمُهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَاهُ بِحَقِّهِ فِي مَحَلِّهِ ، فَلَزِمَهُ قَبُولُهُ ، كَالْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ عَلَيْهِ فِي قَبْضِهِ ضَرَرٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ . فَإِنْ أُبِيَ ، قِيلَ لَهُ : إِمَّا أَنْ تَقْبِضَ حَقَّكَ ، وَإِمَّا أَنْ تُبْرِئَ مِنْهُ . فَإِنْ امْتَنَعَ ، قَبْضُهُ الْحَاكِمُ مِنَ الْمُسَلَّمِ إِلَيْهِ لِلْمُسْلِمِ ، وَبَرَأَتْ ذِمَّتُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَقُومُ مَقَامَ الْمُتَمَنِّعِ بِوَلَايَتِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُبْرِئَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْإِبْرَاءَ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَنْ يَأْتِيَ بِهِ قَبْلَ مَحَلِّهِ ، فَيُنْظَرُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا فِي قَبْضِهِ قَبْلَ مَحَلِّهِ ^(١) ضَرَرٌ ، إِمَّا لِكَوْنِهِ مِمَّا يَتَغَيَّرُ ، كَالْفَاكِهَةِ وَالْأُطْعَمَةِ كُلِّهَا ، أَوْ كَانَ قَدِيمُهُ دُونَ حَدِيثِهِ ، كَالْحُبُوبِ وَنَحْوِهَا ، لَمْ يَلْزِمِ الْمُسْلِمَ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ لَهُ غَرَضًا فِي تَأْخِيرِهِ ، بَأَنْ يَحْتَاجَ إِلَى أَكْلِهِ أَوْ إِطْعَامِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَكَذَلِكَ الْحَيَوَانُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ تَلَفَهُ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى الْإِتْفَاقِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَرُبَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ دُونَ مَا قَبْلَهُ . وَهَكَذَا ^(٢) إِنْ كَانَ مِمَّا يَحْتَاجُ فِي حِفْظِهِ إِلَى مُؤَنَةٍ ، كَالْقُطْنِ وَنَحْوِهِ ، أَوْ كَانَ الْوَقْتُ مَخُوفًا يَخْشَى نَهْبَ مَا يَقْبِضُهُ ، فَلَا يَلْزِمُهُ الْأَخْذُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي قَبْضِهِ ، وَلَمْ يَأْتِ مَحَلَّ اسْتِحْقَاقِهِ لَهُ ، فَجَرَى مَجْرَى نَقْصِ صِفَةٍ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا ضَرَرَ فِي قَبْضِهِ ، بَأَنْ يَكُونَ لَا يَتَغَيَّرُ ، كَالْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالنُّحَاسِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَوِي قَدِيمُهُ وَحَدِيثُهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ الزَّيْتِ وَالْعَسَلِ ، وَلَا فِي قَبْضِهِ ضَرَرٌ الْخَوْفُ ، وَلَا تَحْمُلُ مُؤَنَةٍ ، فَعَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْمَحَل » .

(٢) فِي م : « وَهَذَا » .

قَبْضُهُ ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ حَاصِلٌ مَعَ زِيَادَةِ تَعْجِيلِ^(٣) الْمَنْفَعَةِ ، فَجَرَى مَجْرَى زِيَادَةِ الصِّفَةِ وَتَعْجِيلِ الدِّينِ الْمُؤَجَّلِ . الْحَالُ الثَّالِثُ ، أَنْ يُحْضِرَهُ بَعْدَ مَحَلِّ الْوُجُوبِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أَحْضَرَ الْمَبِيعَ بَعْدَ تَفَرُّقِهِمَا .

١٥/٤ ظ

فصل : وَلَا يَخْلُو إِمَّا / أَنْ يُحْضِرَ الْمُسْلِمَ فِيهِ عَلَى صِفَتِهِ ، أَوْ دُونَهَا ، أَوْ أَجْوَدَ مِنْهَا . فَإِنْ أَحْضَرَهُ عَلَى صِفَتِهِ ، لَزِمَ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ . وَإِنْ أَتَى بِهِ دُونَ صِفَتِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِسْقَاطَ حَقِّهِ ، فَإِنْ تَرَضِيََا عَلَى ذَلِكَ وَكَانَ مِنْ جِنْسِهِ ، جَازَ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ ائْتَفَقَا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ دُونَ حَقِّهِ ، وَيَزِيدَهُ شَيْئًا ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ أَفْرَدَ صِفَةَ الْجَوْدَةِ بِالْبَيْعِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ بَيْعَ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَبَيْعٌ وَصَفِهِ أَوَّلَى . الثَّالِثُ^(٤) ، أَنْ يُحْضِرَهُ أَجْوَدَ مِنَ الْمَوْصُوفِ ، فَيُنْظَرُ فِيهِ ؛ فَإِنْ أَتَاهُ بِهِ^(٥) مِنْ نَوْعِهِ ، لَزِمَ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا تَنَاوَلَهُ الْعَقْدُ وَزِيَادَةً تَابِعَةً لَهُ ، فَيَنْفَعُهُ وَلَا يَضُرُّهُ ، إِذْ لَا يَفُوتُهُ غَرَضٌ . فَإِنْ أَتَى بِهِ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ تَنَاوَلَ مَا وَصَفَاهُ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي شَرَطَاهَا ، وَقَدْ فَاتَ بَعْضُ الصِّفَاتِ ، فَإِنَّ النَّوْعَ صِفَةٌ ، وَقَدْ فَاتَ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ فَاتَ غَيْرُهُ مِنَ الصِّفَاتِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي الزَّكَاةِ ، فَأُشْبِهَ الزِّيَادَةَ فِي الصِّفَةِ مَعَ ائْتِفَاقِ النَّوْعِ . وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَصْلُحُ لِمَا لَا يَصْلُحُ لَهُ الْآخَرُ ، فَإِذَا فَوَّتَهُ عَلَيْهِ ، فَوَّتَ عَلَيْهِ الْغَرَضُ^(٦) الْمُتَعَلِّقُ بِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ ، كَمَا لَوْ فَوَّتَ عَلَيْهِ صِفَةَ الْجَوْدَةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . فَإِنْ تَرَضِيََا عَلَى اخْتِذِ النَّوْعِ بَدَلًا عَنِ النَّوْعِ الْآخَرِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مُتَفَاضِلًا ، وَيُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي

(٣) فِي ١ ، م : « تَعَجَّل » .

(٤) فِي ١ ، م : « الْحَالُ الثَّالِثُ » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٦) فِي الْأَصْلُ : « الْبَعْضُ » .

الرَّكَاءِ ، فجازَ أَخَذُ أَحَدُهُما عن الآخرِ ، كالنَّوعِ الْوَاحِدِ . وقال بعضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لا يجوزُ له أَخْذُهُ ؛ لِلمَعْنَى الذِي مَنَعَ لُزُومَ أَخْذِهِ . وقال إبراهيمُ : لا تأخذُ فَوْقَ سَلَمِكَ في كَيْلٍ ولا صِفَةٍ . ولنا ، أَنَّهُما تَرْضِيانِ على دَفْعِ المُسْلِمِ فِيهِ من جِنْسِهِ ، فَجَازَ ، كما لو تَرْضَيَا على دَفْعِ الرَّدِيِّ مَكَانَ الْجَيِّدِ ، أو الْجَيِّدِ مَكَانَ الرَّدِيِّ ، وبهذا يَنْتَقِضُ ما ذَكَرُوهُ ؛ فَإِنَّهُ لا يَلْزَمُ أَخْذُ الرَّدِيِّ ، وَيُجوزُ أَخْذُهُ . ولأنَّ المُسْلِمَ اسْقَطَ حَقَّهُ من النَّوعِ ، فلم يَبْقَ بَيْنَهُما^(٧) إِلَّا صِفَةُ الْجَوْدَةِ ، وقد سَمَحَ بها صَاحِبُهَا .

فصل : إذا جَاءَهُ بِالْأَجُودِ ، فقال : خُذْهُ ، وَزِدْنِي دِرْهَمًا . لم يَصِحَّ . وقال أبو حنيفة : يَصِحُّ ، كما لو أَسْلَمَ في / عَشْرَةِ فِجَاءَةٍ بِأَحَدِ عَشَرَ . ولنا ، أَنَّ الْجَوْدَةَ صِفَةٌ ، فلا يجوزُ إِفْرَادُهَا بِالْعَقْدِ ، كما لو كان مَكِيلًا أو مَوْزُونًا ، فَإِنْ جَاءَهُ بِزِيَادَةٍ فِي الْقَدْرِ ، فقال : خُذْهُ ، وَزِدْنِي دِرْهَمًا . ففَعَلًا ، صَحَّ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا يَجوزُ إِفْرَادُهَا بِالْعَقْدِ .

فصل : وليس له إِلَّا أَقَلُّ ما تَقَعُ عَلَيْهِ الصَّفَةُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ إِلَيْهِ ذَلِكَ ، فقد سَلَّمَ إِلَيْهِ ما تَنَاولَهُ الْعَقْدُ ، فَبَرِئَتْ ذِمَّتُهُ مِنْهُ . وعليه أَنَّ يُسَلِّمَ إِلَيْهِ الْحِنْطَةَ نَقِيَّةً مِنَ التَّبَنِ وَالْقَصِيلِ وَالشَّعِيرِ وَنَحْوِهِ ، مما لا يَتَنَاولُهُ اسْمُ الْحِنْطَةِ . وإن كان فِيهِ تُرابٌ كَثِيرٌ يَأْخُذُ مَوْضِعًا مِنَ الْمِكْيَالِ ، لم يَجْزُ . وإن كان يَسِيرًا لا يُؤَثِّرُ فِي الْمِكْيَالِ ولا يَعْيبُهَا ، لَزِمَهُ أَخْذُهُ . ولا يَلْزَمُهُ أَخْذُ التَّمْرِ إِلَّا جَافًا . ولا يَلْزَمُ أَنْ يَتَنَاهَى جَفَافُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الْاسْمُ . ولا يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْبَلَ مَعِيًّا بِحَالٍ ، ومتى قَبَضَ المُسْلِمُ فِيهِ فَوَجَدَهُ مَعِيًّا ، فله الْمُطَالَبَةُ بِالْبَدَلِ أو الْأُرْشِ ، كَالْمَبِيعِ سَوَاءً .

فصل : ولا يَقْبِضُ الْمَكِيلَ إِلَّا بِالْكَيْلِ ، ولا الْمَوْزُونَ^(٨) إِلَّا بِالْوَزَنِ^(٩) ،

(٧) في ١ : « فِيهِمَا » .

(٨ - ٨) سقط من : م .

ولا يَقْبِضُهُ جُزَافًا ، ولا بغيرِ ما يُقَدَّرُ به ؛ لأنَّ الكَيْلَ وَالْوَزْنَ يَخْتَلِفَانِ^(٩) ، فإن قَبَضَهُ بذلك ، فهو كَقَبْضِهِ جُزَافًا ، فَيُقَدَّرُ بما أُسْلِمَ فيه ، وَيَأْخُذُ قَدْرَ حَقِّهِ ، وَيُرَدُّ الْبَاقِي ، وَيُطَالِبُ بِالْعَوَضِ . وهل له أن يَتَصَرَّفَ في قَدْرِ حَقِّهِ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَعْتَبِرَهُ ؟ على وَجْهَيْنِ ، مَضَى ذِكْرُهُمَا في يُبُوعِ الْأَعْيَانِ . وإن اختلفا في قَدْرِهِ ، فالقول قولُ الْقَابِضِ مع يَمِينِهِ . قال القاضي : وَيُسَلَّمُ إِلَيْهِ مِلَّةُ الْمِكْيَالِ وما يَحْمِلُهُ ، ولا يكون مَمْسُوحًا ، ولا يُدَقُّ ولا يُهَرُّ ؛ لأنَّ قَوْلَهُ : أُسَلِّمْتُ إِلَيْكَ في قَفِيرٍ . يَقْتَضِي ما يَسَعُهُ الْمِكْيَالُ وما يَحْمِلُهُ ، وهو ما ذَكَرْنَا .

٧٨٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ رَهْنًا ، وَلَا كَفِيلًا مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ)

وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الرَّهْنِ وَالضَّمِيمِ فِي السَّلَمِ ، فَرَوَى الْمُرُودِيُّ ، وابنُ الْقَاسِمِ ، وأبو طَالِبٍ ، مَنْعَ ذَلِكَ ، وهو اخْتِيَارُ الْخَرَقِيِّ وأبو بَكْرٍ . وَرُوِيَ كَرَاهِيَةً^(١) ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وابنِ عَمَرَ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، والحسنِ ، وسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، والأَوْزَاعِيِّ . وَرَوَى حَنْبَلٌ جَوَازَهُ . وَرَخَّصَ فِيهِ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَالْحَكَمُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وابنُ الْمُنْذِرِ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ ﴾^(٢) . إلى قَوْلِهِ : ﴿ فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾^(٣) . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وابنِ عَمَرَ ، أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ السَّلَمُ . وَلأنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ ، فَيَدْخُلُ السَّلَمُ فِي عُمُومِهِ . / ولأنَّهُ أَحَدُ نَوْعِي الْبَيْعِ ، فَجَازَ أَخْذُ الرَّهْنِ بِمَا فِي الذِّمَّةِ مِنْهُ ، كَبُيُوعِ الْأَعْيَانِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ الرَّاهِنَ وَالضَّمِيمَ إِنْ أَخَذَا بِرَأْسِ

١٦/٤ ظ

(٩) في ١ : « مختلفان » .

(١) في ١ ، م : « كراهية » .

(٢) في ١ بعد هذا : ﴿ إِلَى أَجَلٍ ﴾ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

مَالِ السَّلَمِ ، فقد أَخَذَا بما ليس بِوَاجِبٍ وَلَا مَالُهُ إِلَى الْوُجُوبِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ مَلَكَهُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ أَخَذَا بِالْمُسْلِمِ فِيهِ ، فَالرَّهْنُ إِنَّمَا يَجُوزُ بِشَيْءٍ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهُ مِنْ ثَمَنِ الرَّهْنِ ، وَالْمُسْلِمُ فِيهِ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهُ مِنَ الرَّهْنِ ، وَلَا مِنْ ذِمَّةِ الضَّامِنِ . وَلِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ هَلَاكَ الرَّهْنِ فِي يَدِهِ بِعُدْوَانٍ ، فَيَصِيرُ مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّهِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِ فِيهِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤) . وَلِأَنَّهُ يُقِيمُ مَا فِي ذِمَّةِ الضَّامِنِ مُقَامَ مَا فِي ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ ، فَيَكُونُ فِي حُكْمِ أَخْذِ الْعَوَضِ وَالْبَدْلِ عَنْهُ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ .

فصل : فَإِنْ أَخَذَ رَهْنًا أَوْ ضَمِينًا بِالْمُسْلِمِ فِيهِ ، ثُمَّ تَقَايَلَا السَّلَمُ ، أَوْ فُسِخَ الْعَقْدُ لَتَعَدُّرِ الْمُسْلِمِ فِيهِ ، بَطَلَ الرَّهْنُ ؛ لِزَوَالِ الدَّيْنِ الَّذِي بِهِ الرَّهْنُ ، وَبَرِيءَ الضَّامِنُ ، وَعَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ فِي الْحَالِ . وَلَا يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَوَضٍ . وَلَوْ أَقْرَضَهُ أَلْفًا ، وَأَخَذَ بِهِ رَهْنًا ، ثُمَّ صَالَحَهُ مِنَ الْأَلْفِ عَلَى طَعَامٍ مَعْلُومٍ فِي ذِمَّتِهِ ، صَحَّ ، وَزَالَ (٥) الرَّهْنُ ، لِزَوَالِ دَيْنِهِ مِنَ الذِّمَّةِ ، وَبَقِيَ الطَّعَامُ فِي الذِّمَّةِ ، وَيُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ ، كَيْلَا يَكُونَ بَيْنَ دَيْنٍ بِدَيْنٍ . فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَطَلَ الصُّلْحُ ، وَرَجَعَ الْأَلْفُ إِلَى ذِمَّتِهِ بِرَهْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، كَالْعَصِيرِ إِذَا تَحَمَّرَ ثُمَّ عَادَ خَلًّا . وَهَكَذَا لَوْ صَالَحَهُ عَنِ الدَّرَاهِمِ بِدَتَانِيرٍ فِي ذِمَّتِهِ ، فَالْحُكْمُ مِثْلُ مَا بَيَّنَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

فصل : وَإِذَا حَكَمْنَا بِصِحَّةِ ضَمَانِ السَّلَمِ ، فَلِصَاحِبِ الْحَقِّ مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَابْتِهَامُ قَضَاءِ بَرَأَتِ ذِمَّتَهُمَا مِنْهُ . فَإِنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمَ فِيهِ إِلَى الضَّامِنِ لِيُدْفَعَهُ إِلَى الْمُسْلِمِ ، جَازَ ، وَكَانَ وَكَيْلًا . وَإِنْ قَالَ : خُذْهُ عَنِ الَّذِي ضَمِنْتَ عَنِّي . لَمْ يَصِحَّ ، وَكَانَ قَبْضًا فَاسِدًا مَضْمُونًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْأَخْذَ بَعْدَ الْوَفَاءِ ، فَإِنْ

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٧ .

(٥) في الأصل : « وزوال » .

أَوْصَلَهُ إِلَى الْمُسْلِمِ ، بَرِيءَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ إِلَيْهِ مَا (٦) سَلَّطَهُ الْمُسْلِمُ^(٦) إِلَيْهِ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ . وَإِنْ أُتْلِفَ^(٧) فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ عَلَى ذَلِكَ . وَإِنْ صَالَحَ الْمُسْلِمُ الضَّامِنَ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِشَمْنِهِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ هَذَا إِقَالَةٌ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ . وَإِنْ صَالَحَهُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِشَمْنِهِ صَحَّ ، وَبَرِئَتْ ذِمَّتُهُ وَذِمَّةُ الضَّامِنِ ؛ لِأَنَّ هَذَا إِقَالَةٌ ، وَإِنْ صَالَحَهُ عَلَى غَيْرِ ثَمْنِهِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ / لِأَنَّهُ يَبْعُ الْمُسْلِمَ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ .

١٧/٤ و

فصل : والذي يَصِحُّ أَخْذُ الرَّهْنِ بِهِ ، كُلُّ دَيْنٍ ثَابِتٍ فِي الذِّمَّةِ يَصِحُّ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الرَّهْنِ ، كَأَثْمَانِ الْبِيعَاتِ ، وَالْأُجْرَةِ فِي الْإِجَارَاتِ ، وَالْمَهْرِ ، وَعَوَضِ الْخُلْعِ ، وَالْقَرْضِ ، وَأَرْشِ الْجَنَايَاتِ ، وَقِيمِ الْمُتَلَفَاتِ . وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الرَّهْنِ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَلَا مَالَهُ إِلَى الْوُجُوبِ ، كَالدَّيْنِ عَلَى الْعَاقِلَةِ قَبْلَ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجِبْ بَعْدَ ، وَلَا يُعْلَمُ إِفْضَاؤُهَا إِلَى الْوُجُوبِ ، فَإِنَّهُمْ لَوْ جُنُّوا أَوْ افْتَقَرُوا أَوْ مَاتُوا ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ ، فَلَمْ^(٨) يَصِحَّ أَخْذُ الرَّهْنِ بِهَا . فَأَمَّا بَعْدَ الْحَوْلِ ، فَيَجُوزُ أَخْذُ الرَّهْنِ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا قَدْ اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِمْ . وَيَحْتَمِلُ جَوَازُ أَخْذِ الرَّهْنِ بِهَا قَبْلَ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَيَاةِ وَالْيَسَارِ وَالْعَقْلِ . وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الرَّهْنِ بِالْجُعْلِ فِي الْجَعَالَةِ قَبْلَ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ ، وَلَا يُعْلَمُ إِفْضَاؤُهُ إِلَى الْوُجُوبِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَخْذُ الرَّهْنِ بِهِ^(٩) ؛ لِأَنَّ مَالَهُ إِلَى الْوُجُوبِ وَاللَّزُومِ ، فَأَشْبَهَتْ أَثْمَانُ الْبِيعَاتِ . وَالْأَوَّلَى أَوْلَى ؛ لِأَنَّ إِفْضَاءَهَا إِلَى الْوُجُوبِ مُحْتَمِلٌ ؛ فَأَشْبَهَتْ الدَّيْنَ قَبْلَ الْحَوْلِ . وَيَجُوزُ أَخْذُ الرَّهْنِ بِهِ بَعْدَ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَبَ . وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الرَّهْنِ بِمَالِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ ؛ فَإِنَّ لِلْعَبْدِ تَعْجِيزَ نَفْسِهِ ، وَلَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاءُ دَيْنِهِ مِنَ الرَّهْنِ ، لِأَنَّهُ لَوْ عَجَزَ

(٦) فِي م : « سَلَّمَ الْمُسْلِمَ » . وَفِي الْأَصْلِ : « سَلَّطَهُ لِلْمُسْلِمِ » .

(٧) فِي أ : « تَلَفَ » .

(٨) فِي م : « فَلَا » .

(٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

صَارَ الرَّهْنُ لِلْسَيِّدِ ، لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَالِ الْمُكَاتَّبِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ : وَلَنَا ، أَنَّهَا وَثِيقَةٌ لَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ مِنْهَا ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَضَمَانِ الْحَمْرِ ، وَلَا يَجُوزُ اخْتِذُ الرَّهْنِ بِعَوَضٍ الْمُسَابِقَةِ ؛ لِأَنَّهَا جُعِلَتْ ، وَلَمْ يُعْلَمْ إِفْضَاؤُهَا إِلَى الْوُجُوبِ ، لِأَنَّ الْوُجُوبَ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِسَبْقِ غَيْرِ الْمُخْرَجِ ، وَهَذَا غَيْرُ مَعْلُومٍ وَلَا مَظْنُونٍ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : فِيهَا وَجْهَانِ ، هَلْ هِيَ إِجَارَةٌ أَوْ جُعَالَةٌ ؟ فَإِنْ قُلْنَا : هِيَ إِجَارَةٌ . جَازَ اخْتِذُ الرَّهْنِ بِعَوَضِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مُحْلَلٌ فَهِيَ جُعَالَةٌ ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مُحْلَلٌ فَعَلَى وَجْهَيْنِ . وَهَذَا كُلُّهُ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْجُعْلَ لَيْسَ هُوَ فِي مُقَابَلَةِ الْعَمَلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ إِذَا كَانَ مَسْبُوقًا . وَقَدْ عَمِلَ الْعَمَلُ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَوَضٌ عَنِ السَّبْقِ ، وَلَا تُعْلَمُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ . وَلِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِلْجَاعِلِ فِيهِ ، وَلَا هُوَ مُرَادُّ لَهُ ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ إِجَارَةٌ مَعَ عَدَمِ الْمُحْلَلِ ، فَمَعَ وُجُودِهِ أَوْلَى ، لِأَنَّ مُسْتَحَقَّ الْجُعْلِ هُوَ السَّابِقُ ، وَهُوَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِئْجَارُ رَجُلٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، ثُمَّ لَوْ كَانَتْ إِجَارَةٌ لَكَانَ عَوَضُهَا غَيْرَ وَاجِبٍ فِي الْحَالِ ، وَلَا يُعْلَمُ إِفْضَاؤُهَا إِلَى الْوُجُوبِ وَلَا يُظَنُّ ، فَلَمْ يَجْزِ اخْتِذُ الرَّهْنِ بِهِ / كَالْجُعْلِ فِي رَدِّ الْآبِقِ وَاللَّقِطِ ، وَلَا يَجُوزُ اخْتِذُ الرَّهْنِ بِعَوَضٍ غَيْرِ ثَابِتٍ فِي الذِّمَّةِ ، كَالثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ ، وَالْأَجْرَةِ الْمُعَيَّنَةِ فِي الْإِجَارَةِ ، وَالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فِي الْإِجَارَةِ إِذَا كَانَ مَنَافِعُ مُعَيَّنَةً ، مِثْلَ إِجَارَةِ الدَّارِ ، وَالْعَبْدِ الْمُعَيَّنِ ، وَالْجَمَلِ الْمُعَيَّنِ ، مُدَّةً مَعْلُومَةً ، أَوْ لِحْمَلِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ إِلَى مَكَانٍ مَعْلُومٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا حَقٌّ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ لَا بِالذِّمَّةِ ، وَلَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ ^(١٠) مِنَ الرَّهْنِ ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ الْعَيْنِ لَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهَا مِنْ غَيْرِهَا ، وَتَبْطُلُ الْإِجَارَةُ بِتَلَفِ الْعَيْنِ . وَإِنْ وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى مَنَفْعَةٍ فِي الذِّمَّةِ ، كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ ، وَبِنَاءِ دَارٍ ، جَازَ اخْتِذُ الرَّهْنِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ ، وَيُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الرَّهْنِ ، بِأَنْ يَسْتَأْجِرَ مِنْ ثَمَنِهِ مَنْ يَعْمَلُ ذَلِكَ الْعَمَلَ ، فَجَازَ اخْتِذُ الرَّهْنِ بِهِ ، كَالَّذِينَ . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذَا كُلِّهِ كَمَا قُلْنَا .

١٧/٤ ظ

(١٠) فِي مَزِيدَةٍ : « أَحَقُّ » . خَطَأً .

فصل : فأمّا الأعيان المضمونة ، كالمغصوب ، والعواري ، والمقبوض ببيع فاسيد ، والمقبوض على وجه السوم ، ففيها وجهان ؛ أحدهما ، لا يصح الرهن بها . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنّ الحق غير ثابت في الذمة ، فأشبهه ما ذكرنا ، ولأنّه إن رهنه على قيمتها إذا تلفت ، فهو رهن على ما ليس بواجب ، ولا يعلم إفضاؤه إلى الوجوب . وإن أخذ الرهن على عينها ، لم يصح ؛ لأنّه لا يمكن استيفاء عينها من الرهن ، فأشبهه أثمان البياعات المتعينة . والثاني ، يصح أخذ الرهن بها . وهو مذهب أبي حنيفة ، وقال : كل عين كانت مضمونة بنفسها ، جاز أخذ الرهن بها . يريد ما يضمن بمثله أو قيمته ، كالمبيع يجوز أخذ الرهن به^(١١) ؛ لأنّه مضمون بفساد العقد ، لأنّ مقصود الرهن الوثيقة بالحق ، وهذا حاصل ، فإن الرهن بهذه الأعيان يحمل الراهن على أدائها . وإن تعذر أدائها ، استوفى بدلها من ثمن الرهن^(١٢) ، فأشبهت الدين في الذمة .

فصل : قال القاضي : كل ما جاز أخذ الرهن به ، جاز أخذ الضمين به ، وما لم يجز الرهن به ، لم يجز أخذ الضمين به ، إلّا ثلاثة أشياء ؛ عهدة المبيع يصح ضمانها ولا يصح الرهن بها ، والكتابة لا يصح الرهن بدينها ، وفي ضمانها روايتان ، وما لم يجب لا يصح الرهن به ويصح ضمانه ، والفرق بينهما من وجهين . أحدهما ، أنّ الرهن بهذه الأشياء يطل الإزفاق ، فإنّه إذا باع عبده باللف ، ودفع رهنا يساوي ألفا ، فكأنّه ما قبض الثمن ، ولا ارتفق به ، والمكاتب إذا دفع ما يساوي / كتابته ، فما ارتفق بالأجل ؛ لأنّه كان يمكنه بيع الرهن أو بقاء الكتابة ، ويستريح من تعطيل منافع عبده ، والضمان بخلاف هذا . الثاني ، أنّ ضرر الرهن يعم ؛ لأنّه يدوم بقاؤه عند المشتري ، فيمنع البائع التصرف فيه ، والضمان بخلافه .

(١١) سقط من : ١ ، م .

(١٢) في ١ ، م : « الراهن » .

فصل : إذا اختلفَ المسلمُ والمُسلمُ إليه ، في حُلُولِ الأَجَلِ ، فالقولُ قولُ المسلمِ إليه ؛ لأنه مُنكَرٌ . وإن اختلفَا في أداءِ المُسلمِ فيه ، فالقولُ قولُ المسلمِ ؛ لذلك . وإن اختلفَا في قبْضِ الثَّمنِ ، فالقولُ قولُ المُسلمِ إليه ؛ لذلك . وإن اختلفَا عليه ، وقال أحدهما : كان في المَجْلِسِ قبلَ التَّفَرُّقِ . وقال الآخرُ : بعده . فالقولُ قولُ مَنْ يدَّعي القبْضَ في المَجْلِسِ ؛ لأنَّ معه سَلَامَةُ العَقْدِ . وإن أقامَ كُلُّ واحدٍ منهما بَيِّنَةً بِمُوجِبِ دَعْوَاهُ، قُدِّمَتْ أَيْضاً بَيِّنَتُهُ ؛ لأنها مُثَبَّتَةٌ وَالْأُخْرَى نَافِيَةٌ .

«باب القرض»^(١)

والقرض^(٢) نوع من السلف ، وهو جائز بالسنة والإجماع ؛ أما السنة ، فروى أبو رافع ، أن النبي ﷺ استسلف من^(٣) رجل بكرًا ، فقدمت على النبي ﷺ إبل الصدقة ، فأمر أبو رافع أن يقضي الرجل بكره . فرجع إليه أبو رافع ، فقال يا رسول الله ، لم أجدها إلا خيارًا رباعيًا^(٤) . فقال : « أعطه ، فإن خير الناس أحسنهم قضاء » . رواه مسلم^(٥) . وعن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : « ما من مسلم يقرض مسلمًا قرضًا مرتين . إلا كان كصدقة مرة » . وعن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « رأيت ليلة أُسري بي على باب الجنة مكتوبًا : الصدقة بعشر أمثالها ، والقرض بثمانية عشر » . فقلت : يا جبريل ، ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ . قال : لأن السائل يسأل وعنده ، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة » . رواهما ابن ماجه^(٦) . وأجمع المسلمون على جواز القرض .

فصل : والقرض مندوب إليه في حق المقرض ، مباح للمقرض ؛ لما روينا من الأحاديث ، ولما روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا ، كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله في عون كربة من كرب الدنيا ، كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله في عون

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : « فصل والقرض » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) البكر إذا استكمل ست سنين ، ودخل في السابعة ، وألقى رباعية ، بتخفيف الياء ، فهو رباع ، والأثنى رباعية ، بتخفيف الياء .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٨ .

(٦) في : باب القرض ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٨١٢/٢ .

الْعَبْدُ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(٧) . وعن أبي الدرداء ، أنه قال : « لَأَنْ أُقْرِضَ دِينَارَيْنِ / ثُمَّ يُرَدَّانِ ، ثُمَّ أُقْرِضَهُمَا ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِمَا . وَلَأَنْ فِيهِ تَفَرُّجًا عَنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ، وَقَضَاءٌ لِحَاجَتِهِ ، وَعَوْنًا لَهُ ، فَكَانَ مَنْدُوبًا إِلَيْهِ ، كَالصَّدَقَةِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا إِثْمَ عَلَى مَنْ سُئِلَ الْقَرْضَ فَلَمْ يُقْرِضْ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ ، فَأُشْبِهَ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ . وَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ فِي حَقِّ الْمُقْرِضِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ الْقَرْضُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ . يَعْنِي لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَقْرِضُ ، بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ ، وَلَوْ كَانَ مَكْرُوهًا ، كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ . وَلَئِنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُهُ بِعَوَضِهِ ، فَأُشْبِهَ الشَّرَاءَ بِدَيْنٍ فِي ذِمَّتِهِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا أَحَبُّ أَنْ يَتَحَمَّلَ بِأَمَانَتِهِ مَا لَيْسَ عَنْده . يَعْنِي مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى وَفَائِهِ . وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَقْرِضَ ، فَلْيُعْلَمْ مَنْ يَسْأَلُهُ الْقَرْضَ بِحَالِهِ ، وَلَا يَغْرِهَ مِنْ نَفْسِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْيَسِيرُ الَّذِي لَا يَتَعَذَّرُ رَدُّ مِثْلِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا اقْتَرَضَ لغيرِهِ وَلَمْ يُعْلَمْ بِحَالِهِ ، لَمْ يُعْجِبْنِي . وَقَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ يَقْتَرَضَ بِجَاهِهِ لِإِخْوَانِهِ . قَالَ الْقَاضِي : يَعْنِي إِذَا كَانَ مَنْ يَقْتَرِضُ لَهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالْوَفَاءِ ؛ لِكَوْنِهِ تَغْرِيرًا بِمَالِ الْمُقْرِضِ ، وَإِضْرَارًا بِهِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالْوَفَاءِ ، لَمْ يُكْرَهْ ؛ لِكَوْنِهِ إِعَانَةٌ لَهُ ، وَتَفَرُّجًا لِكُرْبَتِهِ .

فصل : وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى الْمَالِ ، فَلَمْ يَصِحَّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، كَالْبَيْعِ . وَحُكْمُهُ فِي الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ حُكْمُ الْبَيْعِ ، عَلَى مَا مَضَى . وَيَصِحُّ بِلَفْظِ السَّلَفِ وَالْقَرْضِ ؛ لِوُرُودِ الشَّرْعِ بِهِمَا ، وَبِكُلِّ لَفْظٍ يُؤَدِّي مَعْنَاهُمَا ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : مَلَكَتُكَ هَذَا ، عَلَى أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِ بَدَلُهُ . أَوْ تُوجَدَ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن ... ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ٢٠٧٤/٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الستر على المسلم ، من أبواب الحدود ، وفي : باب ما جاء في السترة على المسلم ، من أبواب البر . غارضة الأخوذ ١٩٩/٦ ، ١١٧/٨ ، ١١٨ . وابن ماجه ، في : باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ، من المقدمة ، سنن ابن ماجه ٨٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٢/٢ ، ٢٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥١٤ .

على إرادة القرض . فإن قال : مَلَكْتُكَ . ولم يَذْكُرِ البَدَل ، ولا وُجِدَ ما يَدُلُّ عليه ، فهو هِبَةٌ . فإن اختلفا ، فالقول قول المَوْهُوبِ له ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ معه ، لأنَّ التَّمْلِيكَ من غيرِ عَوَضٍ هِبَةٌ .

فصل : ولا يَتَّبَعُ فيه خِيَارٌ ما ؛ لأنَّ الْمُقْرِضَ دَخَلَ على بَصِيرَةٍ أَنَّ الحِظَّ لِعَـيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ الهِبَةَ ، وَالْمُقْتَرِضُ متى شاءَ رَدَّهُ ، فَيَسْتَعْنِي بذلك عن ثُبُوتِ الخِيَارِ له . وَيَتَّبَعُ المِلْكُ في القَرْضِ بالقَبْضِ . وهو عَقْدٌ لَازِمٌ في حَقِّ الْمُقْرِضِ ، جَائِزٌ في حَقِّ الْمُقْتَرِضِ ، فلو أَرَادَ الْمُقْرِضُ الرُّجُوعَ في عَيْنِ مَالِهِ ، لم يَمْلِكْ ذلك . وقال الشَّافِعِيُّ : له ذلك ؛ / لأنَّ كُلَّ ما يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةُ بِمِثْلِهِ مَلَكٌ أَخَذَهُ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا ، كَالْمَغْصُوبِ وَالْعَارِيَّةِ . ولنا ، أَنَّهُ أَرَالَ مِلْكُهُ بِعَوَضٍ من غيرِ خِيَارٍ ، فلم يكنْ له الرُّجُوعُ فيه كَالْمَبِيعِ ، وَيُفَارِقُ الْمَغْصُوبَ وَالْعَارِيَّةَ ، فَإِنَّهُ لم يُزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُمَا ، وَلأنَّه لا يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةُ بِمِثْلِهِمَا مع وُجُودِهِمَا ، وفي مَسْأَلَتِنَا بِخِلَافِهِ . فَأَمَّا الْمُقْتَرِضُ ، فله رَدُّ ما اقْتَرَضَهُ على الْمُقْرِضِ ، إِذَا كَانَ على صِفَتِهِ لم يَنْقُصْ ، ولم يَحْدُثْ به عَيْبٌ ؛ لَأَنَّهُ على صِفَةِ حَقِّهِ ، فَلَزِمَهُ قَبُولُهُ كَالْمُسْلَمِ فيه ، وكأ لو أَعْطَاهُ غَيْرُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لا يَلْزَمَ الْمُقْتَرِضُ قَبُولَ ما ليس بِمِثْلِيٍّ ؛ لأنَّ القَرْضَ فيه يُوجِبُ رَدَّ الْقِيَمَةِ على أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، فَإِذَا رَدَّهُ بِعَيْنِهِ لم يَرُدِّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ ، فلم يَجِبْ قَبُولُهُ كَالْمَبِيعِ .

فصل : وَلِلْمُقْرِضِ الْمُطَالَبَةُ بِبَدَلِهِ في الْحَالِ ؛ لَأَنَّهُ سَبَبٌ يُوجِبُ رَدَّ الْمِثْلِ في الْمِثْلِيَّاتِ ، فَأَوْجَبَهُ حَالًا ، كَالْإِثْلَافِ . ولو اقْتَرَضَهُ تَفَارِيقَ ، ثم طَالَبَهُ بها جُمْلَةً ؛ فله ذلك ؛ لأنَّ الْجَمِيعَ حَالٌ ، فَأَشْبَهَ ما لو بَاعَهُ يَبُوعًا حَالَةً ، ثم طَالَبَهُ بِثَمَنِهَا جُمْلَةً . وإن أَجَلَ القَرْضَ ، لم يَتَأَجَّلْ ، وكان حَالًا . وكلُّ دَيْنٍ حَلَّ أَجَلُهُ ، لم يَصِرْ مَوْجَلًا يَتَأَجَّلُهُ . وبهذا قال الْحَارِثُ الْعُكْلِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وابنُ الْمُنْذِرِ ، وَالشَّافِعِيُّ . وقال مالِكٌ وَاللَّيْثُ : يَتَأَجَّلُ الْجَمِيعُ بِالتَّأْجِيلِ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :

« الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ »^(٨) . وَلأنَّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ يَمْلِكَانِ التَّصَرُّفَ فِي هَذَا الْعَقْدِ بِالْإِقَالَةِ وَالْإِمْضَاءِ ؛ فَمَلَكَا الزِّيَادَةَ فِيهِ ، كخِيَارِ الْمَجْلِسِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْقَرْضِ وَبَدَلَ الْمُتَلَفِ كَقَوْلِنَا ، وَفِي ثَمَنِ الْمَبِيعِ وَالْأَجْرَةِ وَالصَّدَاقِ وَعَوَضِ الْخُلْعِ كَقَوْلِهِمَا ؛ لَأَنَّ الْأَجَلَ يَقْتَضِي جُزْءًا مِنَ الْعَوَضِ ، وَالْقَرْضُ لَا يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَ فِي عَوَضِهِ ، وَبَدَلَ الْمُتَلَفِ الْوَاجِبِ فِيهِ الْمِثْلُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَأَجَّلْ ، وَبَقِيَّةُ الْأَعْوَاضِ بِجُوزِ الزِّيَادَةِ فِيهَا ، فَجَازَ تَأْجِيلُهَا . وَلَنَا ، أَنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ حَالًا ، وَالتَّأْجِيلُ تَبَرُّعٌ مِنْهُ وَوَعْدٌ ، فَلَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كَمَا لَوْ أَعَارَهُ شَيْئًا ، وَهَذَا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّرْطِ وَلَوْ سُمِّيَ ، فَالْخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِالْعَارِيَةِ ، فَيَلْحَقُ بِهِ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ . وَلَنَا ، عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهَا زِيَادَةٌ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْعَقْدِ ، فَأَشْبَهَ الْقَرْضَ ، وَأَمَّا الْإِقَالَةُ : فَهِيَ فُسْخٌ وَإِبْتِدَاءُ عَقْدٍ آخَرَ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا ، وَأَمَّا خِيَارُ الْمَجْلِسِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ إِبْتِدَاءِ / الْعَقْدِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُجْزَى فِيهِ الْقَبْضُ لَمَّا يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ ، وَالتَّعِينُ لَمَّا فِي الذِّمَّةِ .

١٩/٤ ظ

فصل : وَيَجُوزُ قَرْضُ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ بِغَيْرِ خِلَافٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ اسْتِقْرَاضَ مَالِهِ مِثْلُ مِنَ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ وَالْأَطْعِمَةِ جَائِزٌ . وَيَجُوزُ قَرْضُ كُلِّ مَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ سَلَمًا ، سِوَى بَنَى آدَمَ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ قَرْضُ غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ ، أَشْبَهَ الْجَوَاهِرَ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا ، وَلَيْسَ بِمَكِيلٍ وَلَا مَوْزُونٍ . وَلَأَنَّ مَا يَثْبُتُ سَلَمًا ، يُمْلِكُ بِالْبَيْعِ وَيُضْبَطُ بِالْوَصْفِ ، فَجَازَ قَرْضُهُ ، كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ . وَقَوْلُهُمْ : لَا مِثْلَ لَهُ . بِخِلَافِ أَصْلِهِمْ ، فَإِنَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، لَوْ أُثْلِفَ عَلَى رَجُلٍ ثَوْبًا ، ثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ مِثْلُهُ ، وَيَجُوزُ الصُّلْحُ عَنْهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ . فَأَمَّا مَا لَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ سَلَمًا ، كَالْجَوَاهِرِ وَشَبَهِهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ قَرْضُهَا ،

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠ .

وَيُرَدُّ الْمُسْتَقْرَضُ الْقِيَمَةَ ؛ لِأَنَّ مَا لَا مِثْلَ لَهُ يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ ، وَالْجَوَاهِرُ كغَيْرِهَا فِي الْقِيَمِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَجُوزُ قَرْضُهَا ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ يَقْتَضِي رَدَّ الْمِثْلِ ، وَهَذِهِ لَا مِثْلَ لَهَا . وَلِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ قَرْضُهَا ، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى مَا نُقِلَ الْقَرْضُ فِيهِ ، لِكُونِهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمَرَافِقِ ، وَلَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ سَلَمًا ، فَوَجَبَ إِبْقَاؤها عَلَى الْمَنْعِ . وَيُمْكِنُ بِنَاءُ هَذَا الْخِلَافِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي الْوَاجِبِ فِي بَدَلِ غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالنَّمُوزُونِ ، فَإِذَا قُلْنَا : الْوَاجِبُ رَدُّ الْمِثْلِ . لَمْ يَجْزِ قَرْضُ الْجَوَاهِرِ وَمَا لَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ سَلَمًا ، لِتَعَذُّرِ رَدِّ مِثْلِهَا . وَإِنْ قُلْنَا : الْوَاجِبُ رَدُّ الْقِيَمَةِ . جَازَ قَرْضُهُ ؛ لِإِمْكَانِ رَدِّ الْقِيَمَةِ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَٰذَيْنِ .

فصل : فَأَمَّا بَنُو آدَمَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : أَكْرَهُ قَرْضَهُمْ . فَيَحْتَمِلُ كَرَاهِيَةَ تَنْزِيهِهِ ، وَيَصِحُّ قَرْضُهُمْ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جُرَيْجٍ ، وَالْمُزْنِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَا لَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ سَلَمًا ، فَصَحَّ قَرْضُهُ ، كَسَائِرِ الْحَيَوَانِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ ، فَلَا يَصِحُّ قَرْضُهُمْ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ قَرْضُهُمْ ، وَلَا هُوَ مِنَ الْمَرَافِقِ . وَيَحْتَمِلُ صِحَّةَ قَرْضِ الْعَبِيدِ دُونَ الْإِمَاءِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ، إِلَّا أَنْ يَقْرِضَهُنَّ مِنْ ذَوِي مَحَارِمِهِنَّ ، لِأَنَّ الْمِلْكَ بِالْقَرْضِ ضَعِيفٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ رَدِّهَا / عَلَى الْمُقْرِضِ ، فَلَا يُسْتَبَاحُ بِهِ الْوَطْءُ ، كَالْمِلْكِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، وَإِذَا لَمْ يُسَحَّ الْوَطْءُ لَمْ يَصِحَّ الْقَرْضُ ، لِعَدَمِ الْقَائِلِ بِالْفَرْقِ ، وَلِأَنَّ الْأَبْضَاعَ مِمَّا يُحْتَاطُ لَهَا ، وَلَوْ أَبْحَنَّا قَرْضَهُنَّ ، أَفْضَى إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ يَسْتَقْرِضُ أَمَةً ، فَيَطْوُهَا ثُمَّ يَرُدُّهَا مِنْ يَوْمِهِ ، وَمَتَى اخْتِاجَ إِلَى وَطْئِهَا ، اسْتَقْرِضَهَا فَوَطَّئَهَا ثُمَّ رَدَّهَا ، كَمَا يَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ ، فَيَنْتَفِعُ بِهِ ثُمَّ يَرُدُّهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدٌ نَاقِلٌ لِلْمِلْكِ فَاسْتَوَى فِيهِ الْعَبِيدُ وَالْإِمَاءُ كَسَائِرِ الْعُقُودِ . وَلَا نُسَلِّمُ ضَعْفَ الْمِلْكِ ؛ فَإِنَّهُ مُطْلَقٌ لِسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ ، بِخِلَافِ الْمِلْكِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ . وَقَوْلُهُمْ : مَتَى شَاءَ الْمُقْرِضُ رَدَّهَا . مَمْنُوعٌ ؛ فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا : الْوَاجِبُ رَدُّ الْقِيَمَةِ . لَمْ يَمْلِكِ الْمُقْرِضُ رَدَّ الْأَمَةِ ، وَإِنَّمَا يَرُدُّ قِيَمَتَهَا ، وَإِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ ، لَكِنْ مَتَى قَصَدَ الْمُقْرِضُ هَذَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ فِعْلُهُ ، وَلَا يَصِحُّ اقْتِرَاضُهُ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى أَمَةً لِيَطَّأَهَا ثُمَّ يَرُدُّهَا

بالمُقَابَلَةِ أَوْ بِعَيْبٍ فِيهَا ، وَإِنْ وَقَعَ هَذَا بِحُكْمِ الْإِتِّفَاقِ ، لَمْ يَمْنَعِ الصَّحَّةُ ، كَمَا لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ ، وَكَمَا لَوْ أَسْلَمَ جَارِيَةٌ فِي أُخْرَى مَوْصُوفَةٍ بِصِفَاتِهَا ، ثُمَّ رَدَّهَا بِعَيْنِهَا عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ . وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْقَرْضَ ضَعِيفٌ لَا يُبِيحُ الْوُطْءَ ، لَمْ يَمْنَعِ مِنْهُ فِي الْجَوَارِي ، كَالْبَيْعِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ . وَعَدَمُ الْقَائِلِ بِالْفَرْقِ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي مَوَاضِعِهِ . وَعَدَمُ ثِقَلِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ الْحَيَوَانَاتِ لَمْ يُنْقَلْ قَرْضُهَا ، وَهُوَ جَائِزٌ .

فصل : وَإِذَا اقْتَرَضَ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ غَيْرَ مَعْرُوفَةِ الْوِزْنِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ فِيهَا يُوجِبُ رَدَّ الْمِثْلِ ، فَإِذَا لَمْ يُعْرِفِ الْمِثْلُ لَمْ يُمَكِّنِ الْقَضَاءُ . وَكَذَلِكَ لَوْ اقْتَرَضَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا جَزَافًا ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِذَلِكَ . وَلَوْ قَدَّرَهُ بِمَكِيلٍ بِعَيْنِهِ ، أَوْ صَنْجَةٍ بِعَيْنِهَا ، غَيْرَ مَعْرُوفَيْنِ عِنْدَ الْعَامَّةِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ تَلَفُ ذَلِكَ ، فَيَتَعَذَّرُ رَدُّ الْمِثْلِ ، فَأَشْبَهَ السَّلَمَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي مَا بَيْنَ قَوْمٍ ، لَهُمْ نُوبٌ فِي أَيَّامٍ مُسَمَّاةٍ ، فَاحْتِاجَ بَعْضِهِمْ إِلَى أَنْ يَسْتَقِيَ فِي غَيْرِ نُوبَتِهِ ، فَاسْتَقْرَضَ مِنْ نُوبَةٍ غَيْرِهِ ، لِيُرَدَّ عَلَيْهِ بَدَلُهُ فِي يَوْمِ نُوبَتِهِ : فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَحْدُودٍ كَرِهَتْهُ . فَكَرِهَتْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْدُودًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ رَدُّ مِثْلِهِ . وَإِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ يَتَعَامَلُ بِهَا عَدَدًا ، فَاسْتَقْرَضَ عَدَدًا ، رَدَّ عَدَدًا . وَإِنْ اسْتَقْرَضَ وَزْنًا ، رَدَّ وَزْنًا . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، / وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَاسْتَقْرَضَ أَيُّوبُ مِنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ دَرَاهِمَ بِمَكَّةَ عَدَدًا ، وَأَعْطَاهُ بِالْبَصْرَةِ عَدَدًا ، لِأَنَّهُ وَفَّاهُ مِثْلَ مَا اقْتَرَضَ فِيمَا يَتَعَامَلُ بِهِ النَّاسُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانُوا يَتَعَامَلُونَ بِهَا وَزْنًا . فَرَدَّ وَزْنًا .

٢٠/٤ ظ

فصل : وَيَجِبُ رَدُّ الْمِثْلِ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْدِيرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْلَفَ سَلْفًا ، مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُسَلَفَ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَهُ ، أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَأَنَّ لِلْمُسَلِّفِ اخْتِذَ ذَلِكَ . وَلِأَنَّ الْمَكِيلَ وَالْمَوْزُونِ يُضْمَنُ فِي الْعَصَبِ وَالْإِثْلَافِ بِمِثْلِهِ . فَكَذَا هُنَا . فَأَمَّا غَيْرُ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ رَدُّ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ ، فَيُضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ ، كَحَالِ الْإِثْلَافِ وَالْعَصَبِ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ رَدُّ مِثْلِهِ ؛

لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، اسْتَسَلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا ، فَرَدَّ مِثْلَهُ . وَيُخَالِفُ الْإِثْلَافُ ؛ فَإِنَّهُ لَا مُسَامَحَةَ فِيهِ ، فَوَجَبَتِ الْقِيَمَةُ ، لِأَنَّهَا أُحْصِرُ ، وَالْقَرْضُ أَسْهَلُ ، وَلِهَذَا جَازَتْ النَّسِيئَةُ فِيهِ فِيمَا فِيهِ الرَّبَا ، وَيَعْتَبَرُ مِثْلُ صِفَاتِهِ تَقْرِيْبًا ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْمِثْلِ إِنَّمَا تُوجَدُ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ . فَإِنْ تَعَذَّرَ الْمِثْلُ ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ تَعَذَّرَ الْمِثْلُ ، لِأَنَّ الْقِيَمَةَ ثَبَتَتْ فِي ذِمَّتِهِ حِينَئِذٍ . وَإِذَا قُلْنَا : تَجِبُ الْقِيَمَةُ . وَجَبَتْ حِينَ الْقَرْضِ ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ ثَبَتَتْ فِي ذِمَّتِهِ .

فصل : وَيَجُوزُ قَرْضُ الْخُبْزِ . وَرَخَّصَ فِيهِ أَبُو قَلَابَةَ وَمَالِكٌ . وَمَنْعَ مِنْهُ أَبُو حَنِيفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَوْزُونٌ ، فَجَازَ قَرْضُهُ ، كَسَائِرِ الْمَوْزُونَاتِ . وَإِذَا أَقْرَضَهُ بِالْوَزْنِ ، وَرَدَّ مِثْلَهُ بِالْوَزْنِ ، جَازَ . وَإِنْ أَخَذَهُ عَدَدًا ، فَرَدَّهُ عَدَدًا ، فَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ : فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مَوْزُونٌ ، أَشْبَهَ سَائِرَ الْمَوْزُونَاتِ . وَالثَّانِيَةِ ، يَجُوزُ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا كَانَ يَتَحَرَّى أَنْ يَكُونَ مِثْلًا بِمِثْلٍ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَزْنِ ، وَالْوَزْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ . وَوَجْهُ الْجَوَازِ ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ الْجِيرَانُ يَسْتَقْرِضُونَ الْخُبْزَ وَالْحَمِيرَ ، وَيُرَدُّونَ زِيَادَةً وَنَقْصَانًا . فَقَالَ : « لَا بَأْسَ ، إِنْ ذَلِكَ مِنْ مَرَاقِقِ النَّاسِ ، لَا يُرَادُ بِهِ الْفَضْلُ » . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي « الشَّافِي » بِإِسْنَادِهِ . وَفِيهِ أَيْضًا ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُعَاذِ ابْنِ جَبَلٍ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ اسْتِقْرَاضِ الْخُبْزِ وَالْحَمِيرِ ، فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، إِنَّمَا هَذَا مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، فَخُذِ الْكَبِيرَ وَأَعْطِ الصَّغِيرَ ، وَخُذِ / الصَّغِيرَ وَأَعْطِ الْكَبِيرَ ، « خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » ^(٩) . سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ . وَلِأَنَّ هَذَا مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَيَشُقُّ اعْتِبَارُ الْوَزْنِ فِيهِ ، وَتَدْخُلُهُ الْمُسَامَحَةُ ، فَجَازَ ، كَدُخُولِ الْحَمَامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَجْرَةٍ ، وَالرُّكُوبِ فِي سَفِينَةِ الْمَلَّاحِ ، وَأَشْبَاهِ هَذَا . فَإِنْ شَرَطَ أَنْ يُعْطِيَهُ أَكْثَرَ مِمَّا أَقْرَضَهُ أَوْ أَجْوَدَ ، أَوْ أَعْطَاهُ مِثْلَ مَا أَخَذَ وَزَادَهُ كِسْرَةً ،

و ٢١/٤

(٩) وتقدم تخریج هذا اللفظ من حديث أبي رافع في صفحة ٣٨٨ .

كان ذلك حَرَامًا . وكذلك إن أَقْرَضَهُ صَغِيرًا ، قَصَدَ أَنْ يُعْطِيَهُ كَبِيرًا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ لِمَشَقَّةِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ ، فَإِذَا قَصَدَ أَوْ شَرَطَ أَوْ أَفْرَدَتْ الزِّيَادَةُ ، فَقَدْ أَمَكْنَ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَحَرَّمَ بِحُكْمِ الْأَصْلِ ، كَمَا لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ .

فصل : وكلُّ قَرْضٍ شَرَطَ فِيهِ أَنْ يَزِيدَهُ ، فَهُوَ حَرَامٌ ، بغيرِ خِلَافٍ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسْلِفَ إِذَا شَرَطَ عَلَى الْمُسْتَسْلِفِ زِيَادَةً أَوْ^(١٠) هَدِيَّةً ، فَاسْلَفَ عَلَى ذَلِكَ ، أَنْ أَخَذَ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ رَبًّا . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُمْ نَهَوْا عَنْ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفَعَةً . وَلِأَنَّهُ عَقْدُ إِزْفَاقٍ وَقُرْبَةٍ ، فَإِذَا شَرَطَ فِيهِ الزِّيَادَةَ أَخْرَجَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ . وَلَا غَرْقَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ فِي الْقَدْرِ أَوْ فِي الصِّفَةِ ، مِثْلُ أَنْ يُقْرِضَهُ مُكْسَرَةً ، لِيُعْطِيَهُ صِحَاحًا ، أَوْ نَقْدًا ، لِيُعْطِيَهُ خَيْرًا مِنْهُ . وَإِنْ شَرَطَ أَنْ يُعْطِيَهُ إِيَّاهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ ، وَكَانَ لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةً ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةً ، جَازَ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيَّ ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ . وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَمِيمُونُ ابْنِ أَبِي شَيْبٍ^(١١) ، وَعَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ^(١٢) ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ مَنْ شَرَطَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ بِهَا سَفْتَجَةً^(١٣) لَمْ يَجُزْ ، وَمَعْنَاهُ : اشْتِرَاطُ الْقَضَاءِ فِي بَلَدٍ آخَرَ ، وَرُوِيَ عَنْهُ جَوَازُهَا ؛ لِكُونِهَا مَصْلَحَةً لِهَما جَمِيعًا . وَقَالَ عَطَاءٌ : كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَأْخُذُ مِنْ قَوْمٍ

(١٠) فِي م : « أَمْ » .

(١١) مِيمُونُ بْنُ أَبِي شَيْبٍ الرَّبْعِيُّ ، تَابِعِيٌّ ، وَثِقَهُ ابْنُ حَبَانَ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٨٩/١٠ .

(١٢) عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ الْأَسَدِيُّ ، مَوْلَاهُمْ ، نَزَلَ دِمَشْقَ ، تَابِعِيٌّ ، مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفَةِ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٤٦١/٦ ، ٤٦٢ .

(١٣) السَّفْتَجَةُ : أَنْ يُعْطَى مَالًا لآخر ، وَلِلآخر مَالٌ فِي بَلَدٍ الْمَعْطَى ، فَيُوفِيهِ إِيَّاهُ ثُمَّ ، فَيَسْتَفِيدُ أَمِنْ الطَّرِيقِ .

بِمَكَّةَ دَرَاهِمَ ، ثُمَّ يَكْتُبُ لَهُمْ بِهَا إِلَى مُصَنَّبِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِالْعِرَاقِ ، فَيَأْخُذُونَهَا مِنْهُ . فَسُئِلَ
 عَنْ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فَلَمْ يَرَّ بِهِ بَأْسًا . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ سُئِلَ
 عَنْ مِثْلِ هَذَا ، فَلَمْ يَرَّ بِهِ بَأْسًا . وَمِمَّنْ لَمْ يَرَّ بِهِ بَأْسًا ابْنُ سِيرِينَ ، وَالنَّخَعِيُّ . رَوَاهُ
 / كَلْبَةُ سَعِيدٌ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ لِلْوَصِيِّ قَرْضَ مَالِ الْيَتِيمِ فِي بَلَدٍ أُخْرَى لِيَرْبَحَ خَطَرَ
 الطَّرِيقِ . وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَصْلَحَةٌ لِّهِمَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَالشَّرْعُ
 لَا يَرُدُّ بِتَحْرِيمِ الْمَصَالِحِ الَّتِي لَا مَضَرَّةَ فِيهَا ، بَلْ بِمَشْرُوعِيَّتِهَا . وَلِأَنَّ هَذَا لَيْسَ
 بِمَنْصُوصٍ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ، فَوَجَبَ إِبْقَاؤُهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ .
 وَإِنْ شَرَطَ فِي الْقَرْضِ أَنْ يُوجِرَهُ دَارَهُ ، أَوْ يَبِيعَهُ شَيْئًا ، أَوْ أَنْ يُقْرِضَهُ الْمُقْتَرَضَ مَرَّةً
 أُخْرَى ، لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَسَلَفٍ^(١٤) . وَلِأَنَّهُ شَرَطَ عَقْدًا
 فِي عَقْدٍ ، فَلَمْ يَجْزْ ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ دَارَهُ بِشَرَطِ أَنْ يَبِيعَهُ الْآخَرُ دَارَهُ . وَإِنْ شَرَطَ أَنْ
 يُوجِرَهُ دَارَهُ بِأَقَلِّ مِنْ أُجْرَتِهَا ، أَوْ عَلَى أَنْ يَسْتَأْجِرَ دَارَ الْمُقْرِضِ بِأَكْثَرِ مِنْ أُجْرَتِهَا ،
 أَوْ عَلَى أَنْ يُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةً ، أَوْ يَعْمَلَ لَهُ عَمَلًا ، كَانَ أَبْلَغَ فِي التَّحْرِيمِ . وَإِنْ فَعَلَ
 ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرَطٍ قَبْلَ الْوَفَاءِ ، لَمْ يَقْبَلْهُ ، وَلَمْ يَجْزْ قَبُولُهُ ، إِلَّا أَنْ يُكَافِئَهُ ، أَوْ يَحْسِبَهُ
 مِنْ دَيْنِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْقَرْضِ ؛ لَمَا رَوَى الْأَثَرُ
 أَنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ عَلَى سَمَّاكِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، فَجَعَلَ يُهْدِي إِلَيْهِ السَّمَكَ وَيُقَوِّمُهُ ،
 حَتَّى بَلَغَ ثَلَاثَةَ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، فَسَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ : أُعْطِيَ سَبْعَةَ دَرَاهِمَ^(١٥) .
 وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، أَنَّ عَمْرَ أَسْلَفَ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، فَأُهْدِيَ إِلَيْهِ
 أَبِي بَنٍ كَعْبٍ مِنْ ثَمَرَةِ أَرْضِهِ ، فَرَدَّهَا عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَقْبَلْهَا ، فَأَتَاهُ أَبِي فَقَالَ : لَقَدْ عَلِمَ
 أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَنَّ مِنْ أَطْيَبِهِمْ ثَمَرَةً ، وَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَنَا ، فِيمَ مَنَعْتَ هَدِيَّتَنَا ! ثُمَّ أَهْدَى
 إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَبِلَ . وَعَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي بَنٍ كَعْبٍ : إِنِّي أُرِيدُ
 أَنْ أُسِيرَ إِلَى أَرْضِ الْجِهَادِ إِلَى الْعِرَاقِ . فَقَالَ : إِنَّكَ تَأْتِي أَرْضًا فَاشِرَ فِيهَا الرَّبَا ، فَإِنْ

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤ .

(١٥) أخرجه البيهقي ، في : باب كل قرض جر منفعة فهو ربا ، من كتاب البيوع . السنن الكبرى ٣٥٠/٥ .

أَقْرَضْتُ رَجُلًا قَرْضًا ، فَأَتَاكَ بِقَرْضِكَ وَمَعَهُ هَدِيَّةٌ ، فَأَقْبِضْ قَرْضَكَ ، وَارْدُدْ عَلَيْهِ هَدِيَّتَهُ . رَوَاهُمَا الْأَثَرُمُ^(١٦) . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ^(١٧) ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ . وَذَكَرَ حَدِيثًا . وَفِيهِ : ثُمَّ قَالَ لِي : إِنَّكَ بَارِضٌ فِيهَا الرَّبَا فَاشِرٌ ، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ ، فَأَهْدِي إِلَيْكَ حِمْلَ تَيْنٍ ، أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ ، أَوْ حِمْلَ قَتٍّ ، فَلَا تَأْخُذْهُ ، فَإِنَّهُ رَبًّا . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : وَلَوْ أَقْرَضْتُهُ قَرْضًا ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ / عَمَلًا ، لَمْ يَكُنْ لِيَسْتَعْمِلَهُ مِثْلَهُ قَبْلَ الْقَرْضِ ، كَانَ قَرْضًا جَرَّ مَنْفَعَةً . وَلَوْ اسْتِصْافَ غَرِيمَهُ ، وَلَمْ تَكُنْ الْعَادَةُ جَرَتْ بَيْنَهُمَا بِذَلِكَ ، حَسَبَ لَهُ مَا أَكَلَهُ ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهٍ ، فِي « سُنَنِهِ »^(١٨) ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا ، فَأَهْدِي إِلَيْهِ ، أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّائِيَةِ ، فَلَا يَرْكَبُهَا ، وَلَا يَقْبَلُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ » . وَهَذَا كُلُّهُ فِي مُدَّةِ الْقَرْضِ ، فَأَمَّا بَعْدَ الْوَفَاءِ ، فَهُوَ كَالزِّيَادَةِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٢٢/٤ و

فصل : فَإِنْ أَقْرَضَهُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، فَقَضَاهُ خَيْرًا مِنْهُ فِي الْقَدْرِ ، أَوِ الصِّفَةِ ، أَوْ دُونِهِ ، بِرِضَاهُمَا ، جَازَ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَتَبَ لَهُ بِهَا سَفْتَجَةً ، أَوْ قَضَاهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ ، جَازَ . وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَمَرَ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَكْحُولٌ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ قَضَاهُ خَيْرًا مِنْهُ ، أَوْ زَادَهُ زِيَادَةً بَعْدَ الْوَفَاءِ مِنْ غَيْرِ مُوَاطَاةٍ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَرَوَى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ يَأْخُذُ مِثْلَ قَرْضِهِ ، وَلَا يَأْخُذُ فَضْلًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَذَ فَضْلًا كَانَ قَرْضًا جَرَّ مَنْفَعَةً . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا ، فَرَدَّ خَيْرًا مِنْهُ . وَقَالَ : « خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » . مُتَّفَقٌ

(١٦) وَأَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ ، فِي الْبَابِ السَّابِقِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٤٩/٥ ، ٣٥٠ .

(١٧) فِي : بَابِ مَنَاقِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، مِنْ كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤٧/٥ .

(١٨) فِي : بَابِ الْقَرْضِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ ٨١٣/٢ .

عليه^(١٩) . وَلِلْبَحَارِيِّ : « أَفْضَلُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » . وَلأنَّه لم يَجْعَلْ تلك الزِّيَادَةَ عَوْضًا فِي الْقَرْضِ ، وَلَا وَسِيلَةً إِلَيْهِ ، وَلَا إِلَى اسْتِيفَاءِ دَيْنِهِ ، فَحَلَّتْ ، كَمَا لَوْ لم يَكُنْ قَرْضٌ . وقال ابنُ أُمَيٍّ مَوْسَى : إِذَا زَادَهُ بَعْدَ الْوَفَاءِ ، فَعَادَ الْمُسْتَقْرِضُ بَعْدَ ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مِنْهُ قَرْضًا ثَانِيًا ، فَفَعَلَ ، لم يَأْخُذْ مِنْهُ إِلَّا مِثْلَ مَا أُعْطَاهُ ، فَإِنْ أَخَذَ زِيَادَةً ، أَوْ أَجَوَدَ مِمَّا أُعْطَاهُ ، كَانَ حَرَامًا ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مَعْرُوفًا بِحُسْنِ الْقَضَاءِ ، لم يُكْرَهُ إِقْرَاضُهُ . وقال القَاضِي : فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَطْمَعُ فِي حُسْنِ عَادَتِهِ . وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعْرُوفًا بِحُسْنِ الْقَضَاءِ ، فَهَلْ يَسُوغُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ إِقْرَاضَهُ مَكْرُوهٌ . وَلأنَّ الْمَعْرُوفَ بِحُسْنِ الْقَضَاءِ خَيْرُ النَّاسِ وَأَفْضَلُهُمْ ، وَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِقَضَاءِ حَاجَتِهِ ، وَإِجَابَةِ / مَسْأَلَتِهِ ، وَتَفْرِيجِ كُرْبَتِهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا ، وَإِنَّمَا يُنْتَعَمُ مِنَ الزِّيَادَةِ الْمَشْرُوطَةِ . وَلَوْ أَقْرَضَهُ مُكْسَرَةً ، فَجَاءَهُ مَكَانَهَا بِصِحَاحٍ بِغَيْرِ شَرْطٍ ، جَازَ . وَإِنْ جَاءَهُ بِصِحَاحٍ أَقَلَّ مِنْهَا ، فَأَخَذَهَا بِجَمِيعِ حَقِّهِ ، لم يَجُزْ ، قَوْلًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُعَاوَضَةٌ لِلنَّقْدِ بِأَقَلِّ مِنْهُ ، فَكَانَ رَبًّا .

٢٢/٤ ظ

فصل : وَإِنْ شَرَطَ فِي الْقَرْضِ أَنْ يُؤْفِقَهُ أَنْقَصَ مِمَّا أَقْرَضَهُ ، وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ الرَّبَا ، لم يَجُزْ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى قَوَاتِ الْمُمَاتِلَةِ فِيمَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ ، لم يَجُزْ أَيْضًا . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَفِي الْوَجْهِ الْآخَرِ ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ جُعِلَ لِلرَّفَقِ بِالْمُسْتَقْرِضِ ، وَشَرْطُ النُّقْصَانِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ ، بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْقَرْضَ يَقْتَضِي الْمِثْلَ ، فَشَرْطُ النُّقْصَانِ يُخَالِفُ مُقْتَضَاهُ . فَلَمْ يَجُزْ ، كَشَرْطِ الزِّيَادَةِ .

فصل : وَلَوْ اقْتَرَضَ مِنْ رَجُلٍ نِصْفَ دِينَارٍ ، فَدَفَعَ إِلَيْهِ دِينَارًا صَحِيحًا ، وقال : نِصْفُهُ قَضَاءً ، وَنِصْفُهُ وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ ، أَوْ سَلَمًا فِي شَيْءٍ ، صَحَّ . وَإِنْ امْتَنَعَ الْمُقْرِضُ

من قبوله ، فله ذلك ؛ لأن عليه في الشرية ضرراً . ولو اشترى بالنصف الثاني من الدينار سلعة ، جاز ، إلا أن يكون ذلك عن مشارطة ، فقال : أقضيك صحيحاً بشرط أنني آخذ منك بنصفه الباقي قميصاً . فإنه لا يجوز ؛ لأنه لم يدفع إليه صحيحاً إلا ليعطيه بالنصف الباقي فضل ما بين الصحيح والمكسور من النصف المقضى . ولو لم يكن شرطاً ، جاز . فإن ترك النصف الآخر عنده وديعة ، جاز ، وكانا شريكين فيه . وإن اتفقا على كسره ، كسراه . فإن اختلفا ، لم يجبر أحدهما على كسره ؛ لأنه ينقص قيمته .

فصل : ولو أقرض غريمه ، فأقرضه ألفاً ، ليوفيه كل شهر شيئاً معلوماً ، جاز ؛ لأنه إنما انتفع باستيفاء ما هو مستحق له . ولو كان له عليه حنطة . فأقرضه ما يشترى به حنطة يوفيه إياها ، لم يكن محرماً ؛ لذلك . ولو أراد رجل أن يبعث إلى عياله نفقة ، فأقرضها رجلاً ، على أن يدفعها إلى عياله . فلا بأس ، إذا لم يأخذ عليها شيئاً . ولو أقرض أكاره^(٢٠) ما يشترى به بقراً يعمل عليها في أرضه ، أو بذراً يندره فيها ، فإن شرط ذلك في القرض ، لم يجز ؛ لأنه شرط ما ينتفع به ، فأشبهه شرط الزيادة . / وإن لم يكن شرطاً ، فقال ابن أبي موسى : لا يجوز ؛ لأنه قرض جر منفعة . قال : ولو قال : أقرضني ألفاً ، وادفع إلي أرضك أزرعها بالثلث . كان حبيثاً . والأولى جواز ذلك ، إذا لم يكن مشروطاً ؛ لأن الحاجة داعية إليه ، والمستقرض إنما يقصد نفع نفسه ، وإنما يحصل انتفاع المقرض ضمناً ، فأشبهه أخذ السفحة به ، وإيفاءه في بلد آخر ، ولأنه مصلحة لهما جميعاً ، فأشبهه ما ذكرنا .

٢٣/٤ و

فصل : قال أحمد ، في من اقترض من رجل دراهم ، وابتاع بها منه شيئاً ، فخرجت زيوفاً : فالبيع جائز ، ولا يرجع عليه بشيء . يعني لا يرجع البائع على المشتري ببذل الثمن ؛ لأنها دراهمه ، فعيها عليه ، وإنما له على المشتري بدل

(٢٠) الأكار : الحرث .

ما أَقْرَضَهُ إِيَّاهُ بِصِفَتِهِ زُيُوفًا . وهذا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ فِيمَا إِذَا بَاعَهُ السِّلْعَةَ بِهَا وَهُوَ يَعْلَمُ عَيْبَهَا ؛ فَأَمَّا إِنْ بَاعَهُ فِي ذِمَّتِهِ بِدَرَاهِمَ ، ثُمَّ قَبَضَ هَذِهِ بَدَلًا عَنْهَا غَيْرَ عَالِمٍ بِهَا ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ لَهُ دَرَاهِمُ حَالِيَّةٌ مِنَ الْعَيْبِ ، وَيُرَدُّ هَذِهِ عَلَيْهِ ، وَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهَا عَلَى الْبَائِعِ ، وَفَاءٌ عَنِ الْقَرْضِ ، وَيَبْقَى الثَّمَنُ فِي ذِمَّتِهِ . وَإِنْ حَسَبَهَا عَلَى الْبَائِعِ وَفَاءً عَنِ الْقَرْضِ ، وَوَفَّاهُ الثَّمَنَ جَيِّدًا ، جَازَ . قَالَ : وَلَوْ أَقْرَضَ رَجُلًا دَرَاهِمَ ، وَقَالَ : إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ فِي حِلٍّ . كَانَتْ وَصِيَّةً . وَإِنْ قَالَ : إِنْ مِتُّ فَأَنْتَ فِي حِلٍّ . لَمْ يَصِحَّ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا إِبْرَاءٌ مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ عَلَى الشَّرْطِ ، وَالْأَوَّلُ وَصِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ عُلِّقَ ذَلِكَ عَلَى مَوْتِ نَفْسِهِ ، وَالْوَصِيَّةُ جَائِزَةٌ . قَالَ : وَلَوْ أَقْرَضَهُ تِسْعِينَ دِينَارًا بِمِائَةِ عَدَدًا وَالْوِزْنَ وَاحِدًا ، وَكَانَتْ لَا تَنْفَقُ فِي مَكَانٍ إِلَّا بِالْوِزَنِ ، جَازَ . وَإِنْ كَانَتْ تَنْفَقُ بِرُءُوسِهَا ، فَلَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ تَنْفَقُ فِي مَكَانٍ بِرُءُوسِهَا ، كَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً ، لِأَنَّ التَّسْعِينَ مِنَ الْمِائَةِ تَقُومُ مَقَامَ التَّسْعِينَ الَّتِي أَقْرَضَهُ إِيَّاهَا ، وَيَسْتَفْضِلُ عَشْرَةً ، وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ الزِّيَادَةِ ، وَإِذَا كَانَتْ لَا تَنْفَقُ إِلَّا بِالْوِزَنِ ، فَلَا زِيَادَةَ فِيهَا وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُهَا . قَالَ : وَلَوْ قَالَ : أَقْرِضْ لِي مِنْ فُلَانٍ مِائَةً ، وَلَكَ عَشْرَةٌ . فَلَا بَأْسَ ، وَلَوْ قَالَ : اكْفُلْ عَنِّي وَلَكَ أَلْفٌ . لَمْ يَجُزْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ : أَقْرِضْ لِي وَلَكَ عَشْرَةٌ . جُعِلَ عَلَى فِعْلِ مُبَاحٍ ، فَجَازَتْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : ابْنِ لِي هَذَا الْحَائِطَ وَلَكَ عَشْرَةٌ . وَأَمَّا الْكِفَالَةُ ، فَإِنَّ الْكَفِيلَ يَلْزِمُهُ الدَّيْنُ ، فَإِذَا أَدَّاهُ وَجَبَ لَهُ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ ، / فَصَارَ كَالْقَرْضِ ، فَإِذَا أَخَذَ عَوَضًا صَارَ الْقَرْضُ جَارًا لِلْمَنْفَعَةِ ، فَلَمْ يَجُزْ .

٢٣/٤ ظ

فصل : قد ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُسْتَقْرِضَ يَرُدُّ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيَّاتِ ، سِوَاءَ رَخِصَ سِعْرُهُ أَوْ غَلَا ، أَوْ كَانَ بِحَالِهِ . وَلَوْ كَانَ مَا أَقْرَضَهُ مَوْجُودًا بِعَيْنِهِ ، فَرَدَّهُ مِنْ غَيْرِ عَيْبٍ يَحْدُثُ فِيهِ ، لَزِمَ قَبُولُهُ ، سِوَاءَ تَغْيِيرِ سِعْرِهِ أَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ . وَإِنْ حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ . وَإِنْ كَانَ الْقَرْضُ فُلُوسًا أَوْ مُكَسَّرَةً ، فَحَرَّمَهَا السُّلْطَانُ ، وَتُرِكَتِ الْمُعَامَلَةُ بِهَا ، كَانَ لِلْمُقْرِضِ قِيَمَتُهَا ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهَا ، سِوَاءَ كَانَتْ قَائِمَةً فِي يَدِهِ أَوْ اسْتَهْلَكَهَا ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّيَتْ فِي مِلْكِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحَدُ فِي الدَّرَاهِمِ الْمُكَسَّرَةِ ، وَقَالَ : يَقُومُهَا كَمَا تُسَاوِي

يَوْمَ أَخَذَهَا ؟ ثُمَّ يُعْطِيهِ ، وَسَوَاءٌ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا إِذَا اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى تَرْكِهَا ، فَأَمَّا إِنْ تَعَامَلُوا بِهَا مَعَ تَحْرِيمِ السُّلْطَانِ لَهَا ، لَزِمَ أَخْذَهَا . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَيْسَ لَهُ إِلَّا مِثْلُ مَا أَقْرَضَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِغَيْبٍ حَدَثَ فِيهَا ، فَجَرَى مَجْرَى نَقْصِ سِعْرِهَا . وَلَنَا ، أَنَّ تَحْرِيمَ السُّلْطَانِ لَهَا مَنَعَ إِنْفَاقَهَا ، وَأَبْطَلَ مَالِيَّتَهَا ، فَأَشْبَهَ كَسْرَهَا ، أَوْ تَلَفَ أَجْزَائِهَا ، وَأَمَّا رُخْصُ السَّعْرِ فَلَا يَمْنَعُ رَدَّهَا ، سَوَاءً كَانَ كَثِيرًا ، مِثْلَ أَنْ كَانَتْ عَشْرَةُ بَدَانِقٍ ، فَصَارَتْ عِشْرِينَ بَدَانِقٍ^(٢١) ، أَوْ قَلِيلًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ فِيهَا شَيْءٌ ، إِنَّمَا تَغَيَّرَ السَّعْرُ ، فَأَشْبَهَ الْجِنْدَةَ إِذَا رُخِّصَتْ أَوْ غَلَّتْ .

فصل : وَإِذَا أَقْرَضَهُ مَا لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ ، ثُمَّ طَالَبَهُ بِمِثْلِهِ بِلَدٍ آخَرَ ، لَمْ يَلْزِمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ حَمْلُهُ لَهُ إِلَى ذَلِكَ الْبَلَدِ . فَإِنْ طَالَبَهُ بِالْقِيَمَةِ لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مُؤْنَةَ لِحَمْلِهَا . فَإِنْ تَبَرَّعَ الْمُسْتَقْرِضُ بِدَفْعِ الْمِثْلِ ، وَأَبَى الْمُقْرِضُ قَبُولَهُ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي قَبْضِهِ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا احتَاجَ إِلَى حَمْلِهِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَقْرَضَهُ فِيهِ ، وَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِقِيَمَةِ ذَلِكَ فِي الْبَلَدِ الَّذِي أَقْرَضَهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَكَانُ الَّذِي يَجِبُ التَّسْلِيمُ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْقَرْضُ أَثْمَانًا ، أَوْ مَالًا مُؤْنَةً فِي حَمْلِهِ ، وَطَالَبَهُ بِهَا ، وَهُمَا بِلَدٍ آخَرَ ، لَزِمَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ تَسْلِيمَهُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَلَدِ وَغَيْرِهِ وَاحِدٌ .

فصل : وَإِنْ أَقْرَضَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيًّا خَمْرًا ، ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا . بَطَلَ الْقَرْضُ . وَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْمُقْتَرِضِ شَيْءٌ ، سَوَاءً كَانَ هُوَ الْمُسْلِمُ أَوِ الْآخَرُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ خَمْرٌ ، لِغَدَمِ مَالِيَّتِهَا ، وَلَا يَجِبُ بَدْلُهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا قِيَمَةَ لَهَا ، وَلِذَلِكَ / لَا يَضْمَنُهَا إِذَا أَتْلَفَهَا . وَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ الْآخَرَ لَمْ يَجِبْ لَهُ شَيْءٌ ، لِذَلِكَ .

٢٤/٤ و

(٢١) الدانق : سدس الدرهم .